DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

# واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية
# (دراسة تطبيقية على وباء كورونا)

**محمد أحمد العواودة**
**باحث دكتوراه، مركز الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والعقيدة والفنون وعلوم التربية، تكوين: لسانيات وتواصل وترجمة، جامعة عبد المالك السعدي، المملكة المغربية**
**البريد الالكتروني: alawawda.m@gmail.com**

**د. عبد السلام أندلوسي**
**أستاذ محاضر مؤهل بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، المملكة المغربية**

## الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية، ومعرفة مدى كفالة التشريعات الفلسطينية لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات الوقوف على أهم القيود المفروضة على حق الصحفيين في الحصول على المعلومات الصحية، والكشف عن أكثر الجهات التي تعيق حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، أكثر الأطراف انتهاكاً لهذا الحق، وتدخل هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية مستخدمة منهج المسح الإعلامي وفي إطار هذا المنهج اعتمدت الدراسة على أسلوب مسح أساليب الممارسة، ومنهج العلاقات المتبادلة وفي إطارها الدراسات الارتباطية، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبيان الإلكتروني وُزع على 40 صحفياً من محافظات الضفة الغربية، وتوصلت الدراسة إلى أن 60% من عينة الدراسة يؤيدون بأن التشريعات الفلسطينية تكفل حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، ويرى 30.6% بأن القيود السياسية التي تحول دون حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، ويفيد 19.3% بأن من أهم أسباب القيود المفروضة على المعلومات الخاصة بوباء كورونا الخوف من انتشار الشائعات حول تفشي الأمراض، وضغوطات خاصة من قبل منظمة الصحة العالمية، فيما يؤيد 31.1% من عينة الدراسة بأن المسؤولين الحكوميين من أكثر الجهات التي تعيق حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي والعمر وسنوات الخبرة، ووسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي، ونطاق عمل وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي، وملكية الوسيلة الإعلامية.

**الكلمات المفتاحية:** الصحفيون الفلسطينيون، الحق في الوصول إلى المعلومات، الأزمات الصحية، وباء كورونا.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

# The Reality of Palestinian Journalists' Access to Information about Health Crises (An applied study on the Corona epidemic)

**Muhammad Ahmed Al-Awawda**
**Doctoral researcher, Doctoral Center: Arts, Humanities, Faith, Arts and Educational Sciences, Composition: Linguistics, Communication and Translation, Abdelmalek Saadi University, Kingdom of Morocco**
**Email: alawawda.m@gmail.com**

**Dr. Abdul Salam Andalusi**
**Qualified lecturer at King Fahd Higher School of Translation in Tangier, Kingdom of Morocco**

## ABSTRACT
The study aimed to identify the reality of Palestinian journalists' access to information about health crises, and to find out the extent to which Palestinian legislation guarantees the right of Palestinian journalists to access information. To identify the most important restrictions imposed on journalists' right to access health information, and to reveal the parties that most hinder Palestinian journalists' access to information. On information related to health crises, the parties that most violate this right, this study falls within the framework of descriptive research using the media survey approach. Within the framework of this approach, the study relied on the method of surveying methods of practice, and the mutual relations approach, within its framework of correlational studies, and the study data was collected through a questionnaire. The email was distributed to 40 journalists from the governorates of the West Bank. The study concluded that 60% of the study sample support that Palestinian legislation guarantees the right of Palestinian journalists to access information, and 30.6% believe that political restrictions prevent Palestinian journalists' right to access information. 19.3% say that among the most important reasons for the restrictions imposed on information related to the Corona epidemic are fear of the spread of rumors about the outbreak of diseases, and special pressure from the World Health Organization, while 31.1% of the study sample supports that government officials are among the parties that most hinder Palestinian journalists' access to private information. With health crises, there are no statistically significant differences in the reality of Palestinian journalists' access to information about health crises according to the variables of gender, age, years of experience, the media outlet in which the journalist works, the scope of work of the media outlet in which the journalist works, and ownership of the media outlet.

**Keywords:** Palestinian journalists, right to access information, health crises, Corona epidemic.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

**المقدمة:**

يعد حق الوصول إلى المعلومات من الحقوق الأساسية للمواطنين، فهو أحد ركائز البناء الديمقراطي، وأداة لتفعيل المساءلة المجتمعية تجاه الجهات الحكومية والرسمية، وبها يتمكن الصحفيون من كشف الفساد، وتسليط الضوء على الأخطاء والتجاوزات وأوجه القصور لمعالجتها.

وحق الوصول إلى المعلومات من حقوق الإنسان التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغالباً ما يصطدم بالحق بحماية الخصوصية الذي يعتبر محدداً وضابطاً يؤخذ بعين الاعتبار عند ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات، فهناك موازنة لا بد منها عند ممارسة هذه الحقوق التي تعتبر مقيدة بما تقتضيه المصلحة العامة.

وقرر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في الوصول إلى المعلومات عندما نص على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها، ونقلها للآخرين بأي وسيلة دوما اعتبار للحدود"[1].

وقد كانت هناك محاولة سابقة لإقرار الحق في الوصول إلى المعلومات الفلسطيني منذ عام 2005م، حيث أقر بالمناقشة العامة في المجلس التشريعي وتجري حالياً محاولات حثيثة لتأكيد إقراره والعمل به، خاصة أن الإعلام الفلسطيني لا زال يرزح تحت وطأة قوانين وتشريعات تؤثر على حرية تدفق المعلومات بشكل مباشر أو غير مباشر مثل: "قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني عام 1995، وقانون العقوبات عام 1936م، وغيرها من القوانين التي توثر على الحريات العامة والصحفيين الفلسطينيين؛ مما يحد من حرية الوصول إلى المعلومات ونشرها للجمهور، ويترك أثاراً سلبية على طبيعة العلاقة بين الصحفيين ومصادرهم، وكذلك بينهم وبين جمهورهم.

إن حق الوصول على المعلومات لا زال قانونًا محاصرًا في فلسطين، ومقيدًا بقيود خانقة تكبله في قوالب ومصطلحات قانونية فضفاضة غير محددة المعنى، ويقبع تحت وطأة التجاذبات منذ أكثر من 14 عامًا، إضافة إلى حالة الانقسام السياسي بين شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد تعرض الصحفيون في فلسطين إلى جملة من الانتهاكات سواء من قبل السلطة التنفيذية أو قوى المجتمع وفرضت قيوداً على حقه في الوصول إلى المعلومات.

وبناء على ما سبق، تبحث هذه الدراسة عن واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تطبيقاً على وباء كورونا، من خلال التعرف على القيود المفروضة على المعلومات الخاصة بوباء كورونا ، ومعرفة نوعية المعلومات المحجوبة عنهم، والأسباب التي أدت لذلك، والأساليب التي يتبعها الصحفي في الوصول إلى معلوماته.

**مشكلة الدراسة:**

تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف على واقع حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية ومعرفة الإطار التشريعي المنظم له، والتطرق لطبيعة المعلومات المحجوبة، والأساليب المتبعة من الصحفيين للحصول عليها، والمطلوب من المؤسسات الرسمية لتطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات في المجتمع الفلسطيني.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من:

1- تناولها لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، عبر المؤسسات الرسمية العامة، باعتباره حق مكفول للمواطنين عامة، وللصحفي خاصة، فضلاً عن إلقاء الضوء على القوانين والتشريعات الفلسطينية وخاصة الحق في الوصول إلى المعلومات، ومدى مواءمتها لحرية العمل الصحفي.

2- مناقشة واقع ممارسة الصحفيين الفلسطينيين لحق الاطلاع والوصول إلى المعلومات والمعوقات التي تواجههم خلال وصولهم للمعلومات.

3- مساهمة الدراسة في الكشف عن أنواع الضغوطات والمعوقات التي تحد من وصول الصحفيين إلى المعلومات، ومعرفة كيفية التغلب عليها، ومحاولة لتقديم مقترحات وحلول تسهم في تحسين واقع حرية الوصول إلى المعلومات وتداولها على المستوى الفلسطيني.

[1] المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

4- مناقشة موضوع يتعلق بالصحفيين الفلسطينيين الذين يمثلون شريحة هامة من المجتمع الفلسطيني خصوصاً وأنهم يعانون من وصولهم إلى المعلومات ويتعرضون للضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية، وينبثق عن هذا الهدف أهداف فرعية أخرى تتمثل في:

1. التعرف على أهم التشريعات التي تضمنت حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات، ومدى أهميته.
2. معرفة مدى كفالة التشريعات الفلسطينية لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، وأسباب عدم كفالته.
3. الوقوف على أهم القيود المفروضة على حق الصحفيين في الحصول على المعلومات وخاصة وباء كورونا.
4. إلقاء الضوء على القيود القانونية التي تقف حاجزًا أمام ممارسة الصحفيين حقهم في الوصول إلى المعلومات.
5. معرفة أكثر الجهات التي تعيق حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، والأطراف الأكثر انتهاكاً لهذا الحق.
6. رصد المعوقات العملية التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين حال وصولهم إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية وخاصة (وباء كورونا).
7. التعرف على مدى مواجهة الصحفيين الفلسطينيين تمييزاً في تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بوباء كورونا من قبل الجهات الرسمية، والاعتبارات التي تتسبب في هذا التمييز، ومتى يتم.
8. التعرف على مدى وجود معلومات صحية معينة تتعمد الجهات حجبها وطبيعتها وأسباب هذا الحجب.
9. الكشف عن الأساليب التي يستخدمها الصحفيون الفلسطينيون في الوصول إلى المعلومات.
10. معرفة المطلوب من المؤسسات الرسمية والمشرع الفلسطيني لتطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات واقعاً في المجتمع الفلسطيني.

**تساؤلات الدراسة:**

تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: "ما واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات حول الأزمات الصحية؟"، وانبثق عنه عدة تساؤلات تمثلت في:

1. ما أهم التشريعات التي تضمنت حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات، وما أهمية هذا الحق؟
2. ما مدى كفالة التشريعات الفلسطينية لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، وما أسباب عدم كفالته؟
3. ما أهم القيود المفروضة على حق الصحفيين في الحصول على المعلومات وخاصة وباء كورونا؟
4. ما القيود القانونية التي تقف حاجزًا أمام ممارسة الصحفيين حقهم في الوصول إلى المعلومات؟
5. ما أكثر الجهات التي تعيق حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، والأطراف الأكثر انتهاكاً لهذا الحق؟
6. ما المعوقات العملية التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين حال وصولهم إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية وخاصة (وباء كورونا)؟
7. ما مدى مواجهة الصحفيين الفلسطينيين تمييزاً في تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بوباء كورونا من قبل الجهات الرسمية، والاعتبارات التي تتسبب في هذا التمييز، ومتى يتم ذلك؟
8. ما مدى وجود معلومات صحية معينة تتعمد الجهات حجبها وطبيعتها؟
9. ما أسباب حجب المعلومات الصحية من قبل الجهات الرسمية؟
10. ما الأساليب التي يستخدمها الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات؟

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

11. ما المطلوب من المؤسسات الرسمية والمشرع الفلسطيني لتطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات واقعاً في المجتمع الفلسطيني؟

**فروض الدراسة:**

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير "النوع الاجتماعي، العمر، مكان الإقامة، سنوات الخبرة، وسيلة العمل في الإعلام، نطاق وسيلة العمل في الإعلام، وملكية الوسيلة الإعلامية".

**نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:**

تدخل هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية، لمعرفة واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تطبيقاً على وباء كورونا.

**1. مناهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي وفي إطار هذا المنهج اعتمدت الدراسة على أسلوب مسح أساليب الممارسة، ومنهج العلاقات المتبادلة وفي إطارها الدراسات الارتباطية.

**2. أدوات الدراسة:**

أ. **الاستبيان**: الذي طبق على عينة من الصحفيين الفلسطينيين لمعرفة واقع ممارسة حقهم في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية والمعوقات التي يواجهونها أثناء وصولهم لهذا الحق. حيث تم توزيع استبيان إلكتروني عن طريق حساباتهم على تطبيق الفيسبوك ومجموعات الواتس آب، وتم تعبئتها من قبل الصحفيين عينة الدراسة. وتكونت من عدة محاور ووحدات وهي:

**المحور الأول**: المعرفة بالإطار القانوني لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات وأهميته
**المحور الثاني**: القيود المفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات
**المحور الثالث**: القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية والسلامة العامة (وباء كورونا)
**المحور الرابع**: القيود المفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات
**المحور الخامس**: أساليب الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات المحجوبة حول وباء كورونا وطبيعتها

**اجراءات الصدق والثبات:**

**أولاً: صدق الاستبانة:**

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

**1. صدق المحكمين "الصدق الظاهري":**

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من المتخصصين في مجال الصحافة والاعلام والاحصاء(•)، وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمين قام بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمين.

**2. صدق الاتساق الداخلي:**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة، مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له على النحو الآتي:

• أسماء المحكمين: أ. د. أحمد عرابي الترك: أستاذ مشارك بقسم الصحافة في الجامعة الإسلامية بغزة، د. أمينة زيارة: دكتوراه في الصحافة وتحليل الخطاب بالمملكة المغربية، وماجد السعدي: محلل إحصائي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

**جدول رقم (1): صدق الاتساق الداخلي لمحور المعرفة بالإطار القانوني لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات وأهميته**

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | الاطلاع على الإطار التشريعي والقانوني الفلسطيني الناظم لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | - 0.12 | *0.429 |
| 2 | أهم التشريعات التي تضمنت حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات | 0.59 | *0.000 |
| 3 | كفالة التشريعات الفلسطينية حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | - 0.15 | *0.341 |
| 4 | المعايير التي أكدت عليها التشريعات الفلسطينية بحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | 0.58 | *0.000 |
| 5 | المدى التي تكفل بها التشريعات الفلسطينية حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | 0.00 | *0.955 |
| 6 | الأسباب التي لا تكفل بها التشريعات الفلسطينية حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | 0.41 | *0.008 |
| 7 | أهمية حق الوصول إلى المعلومات | 0.55 | *0.000 |

* دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، بينما كان هناك بعض معاملات الارتباط لبعض الفقرات غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذه الفقرات الأولى والثالثة والخامسة لأنها كانت أكبر من (0.05)، بينما أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثانية والرابعة والسادسة والسابعة صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (2): صدق الاتساق الداخلي لمحور القيود المفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 8 | وجود قيود مفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | - 0.29 | *0.062 |
| 9 | أهم القيود التي تم فرضها على أثناء محاولة الوصول إلى المعلومات | 0.99 | *0.000 |

* دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث أن معاملات الارتباط المبينة كانت متباينة الدلالة عند مستوى دلالة (0.05)، فقد كانت الفقرة الثامنة غير دالة عند مستوى الدلالة لأن القيمة الحقيقية أكبر من (0.05)، وأن القيمة الاحتمالية للفقرة التاسعة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرة المحور التاسعة صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (3): صدق الاتساق الداخلي لمحور القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية والسلامة العامة (وباء كورونا)**

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 10 | وجود قيود من قبل الجهات الحكومية المختصة في وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية وانتشار الأوبئة | 010. | 949*0. |
| 11 | أسباب القيود المفروضة على معلومات وباء كورونا | 720. | *0.000 |
| 12 | أبرز القيود القانونية على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | 610. | 000*0. |
| 13 | أكثر الجهات التي تعيق وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية | 810. | *0.000 |
| 14 | المعوقات العملية التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين في وصولهم إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية وخاصة (وباء كورونا) | 840. | 000*0. |
| 15 | الأطراف التي تعتقد أنه كان لها انتهاكاً واضحاً لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية (جائحة كورونا) | 530. | *0.008 |

* دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث أن معاملات الارتباط المبينة كانت متباينة الدلالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث ظهرت أن الفقرة العاشرة كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) وبالتالي هي غير دالة، وأن القيمة الاحتمالية للفقرات الحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر هذه الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (4): صدق الاتساق الداخلي لمحور أسباب التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات حول وباء كورونا**

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 16 | يواجه الصحفيون الفلسطينيون تمييزاً في تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بوباء كورونا من قبل الجهات الرسمية | - 0.23 | *0.147 |
| 17 | الاعتبارات التي تتسبب في التمييز من قبل الجهات الرسمية | 870. | *0.000 |
| 18 | التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين يتم من قبل الجهات الرسمية عند الإدلاء بالمعلومات حول وباء كورونا | 920. | 000*0. |

* دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث أن معاملات الارتباط المبينة كانت متباينة الدلالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية للفقرة السادسة عشر أكبر من (0.05) وبالتالي فهي غير دالة، أما الفقرة السابعة عشر والثامنة عشر أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر هذه الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

**جدول رقم (5): صدق الاتساق الداخلي لمحور أساليب الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات المحجوبة حول وباء كورونا وطبيعتها**

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 19 | الوسائل التي يستخدمها الصحفيون الفلسطينيون في الوصول إلى المعلومات حول الأزمات الصحية (وباء كورونا) | 680. | 000*0. |
| 20 | وجود معلومات معينة تتعمد الجهات الرسمية حجبها | 70- 0. | *0.000 |
| 21 | طبيعة المعلومات التي تحجبها الجهات الرسمية | 0.45 | 300*0. |
| 22 | الأساليب التي يتبعها الصحفيون في الوصول إلى المعلومات التي يتم حجبها من قبل الجهات الرسمية | 810. | *0.000 |
| 23 | التبريرات التي تقدمها الجهات الرسمية لحجب المعلومات حول وباء كورونا | 280. | 000*0. |
| 24 | المطلوب من المؤسسات الرسمية والمشروع الفلسطيني لتطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات واقعاً في المجتمع الفلسطيني | - 0.03 | *0.813 |

* دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث أن معاملات الارتباط المبينة كانت متباينة الدلالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية للفقرة الرابعة والعشرين كانت أكبر من (0.05) وبالتالي فهي غير دالة، أما الفقرات التاسعة عشر والفقرة العشرون والفقرة الواحد والعشرون والفقرة الثانية والعشرون والفقرة الثالثة والعشرون أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر هذه الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

**3. ثبات الاستبانة:**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة حال تم إعادة تطبيقها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة معامل ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

**جدول رقم (6): يوضح معامل ألفا كرونباخ وسبيرمان براون ثبات المحاور والثبات الكلي للاستبانة**

| المحور | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ | التجزئة النصفية |
|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات وأهميته | 7 | 0.05 | 0.08 |
| القيود المفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات | 2 | - 0.36 | - 0.12 |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية والسلامة العامة (وباء كورونا) | 6 | 0.85 | 0.91 |
| أسباب التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات حول وباء كورونا | 3 | 0.59 | 0.74 |
| أساليب الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات المحجوبة حول وباء كورونا وطبيعتها | 6 | 0.39 | 0.45 |
| واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية | 24 | 0.68 | 0.72 |

* دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من نتائج الجدول السابق أن معاملات ألفا كرونباخ وسبيرمان براون متباينة الدلالة إحصائياً، حيث ظهر أن المحور الثاني غير دال نسبياً، أما باقي الفقرات فقد كانت تتمتع بمعامل ثبات متباين الدلالة نسبياً، أما المجال الكلي فيظهر معامل كرونباخ ألفا أن هناك دلالة مناسبة اتجاه واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية.

**4. المعالجات الإحصائية:**

أ. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي.
ب. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة.
ج. اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
د. اختبار (Independent - Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
ه. اختبار (تحليل التباين الأحادي – One - Way ANOVA)، لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

**عينة الدراسة:**

قام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة، مكونة من (40) مبحوث من الصحفيين الفلسطينيين العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية في محافظات الضفة الغربية.

**سمات عينة الدارسة:**

| الاجابة | | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|---|
| النوع الاجتماعي | ذكر | 19 | 47.5 |
| | أنثى | 21 | 52.5 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |
| العمر | أقل من 25 عامًا | 9 | 22.5 |
| | 25 عامًا إلى أقل من 35 عامًا | 24 | 60 |
| | 36 عامًا إلى أقل من 45 عامًا | 5 | 12.5 |
| | 45 عامًا فأكثر | 2 | 5 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |
| مكان الإقامة | رام الله | 12 | 30 |
| | الخليل | 11 | 27.5 |
| | بيت لحم | 5 | 12.5 |
| | سلفيت | 3 | 7.5 |
| | جنين | 2 | 5 |
| | نابلس | 3 | 7.5 |
| | طولكرم | 2 | 5 |

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

| | | | |
|---|---|---|---|
| | طوباس | 1 | 2.5 |
| | القدس | 1 | 2.5 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |
| المهنة الصحفية | محرر صحفي | 13 | 32.5 |
| | مراسل صحفي | 5 | 12.5 |
| | مصور صحفي | 5 | 12.5 |
| | مدير وسيلة إعلامية | 3 | 7.5 |
| | رئيس تحرير | 2 | 5 |
| | صانع محتوى | 7 | 17.5 |
| | أخرى | 5 | 12.5 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |
| سنوات الخبرة | أقل من 3 أعوام | 12 | 30 |
| | من 3 أعوام إلى أقل من 5 أعوام | 8 | 20 |
| | من 5 أعوام إلى أقل من 10 عاماً | 7 | 17.5 |
| | من 10 أعوام إلى أقل من 15 عام | 9 | 22.5 |
| | 15 عاماً فأكثر | 4 | 10 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |
| وسيلة الإعلام | صحف ومجلات ورقية | 1 | 2.5 |
| | إذاعات | 11 | 27.5 |
| | مواقع إلكترونية | 20 | 50 |
| | فضائيات | 5 | 12.5 |
| | أخرى | 3 | 7.5 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |
| نطاق وسيلة العمل | محلية | 28 | 70 |
| | عربية - إقليمية | 9 | 22.5 |
| | دولية | 3 | 7.5 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |
| ملكية وسيلة العمل | حكومية | 7 | 17.5 |
| | حزبية | 26 | 65 |
| | مستقلة | 4 | 10 |
| | أخرى | 3 | 7.5 |
| | **المجموع** | **40** | **100.0** |

**تبين من الجدول السابق أن:**

1. النوع الاجتماعي: إن 52.5% من عينة الدراسة إناث، بينما شكل الذكور ما نسبته 47.5%.
2. العمر: إن 22.5% من عينة الدراسة أعمارهم (أقل من 25 عاماً)، بينما 60% تتراوح أعمارهم بين (25 إلى أقل من 35 عاماً)، و12.5% تتراوح أعمارهم بين (36 عامًا إلى أقل من 45 عامًا)، في حين أن 5% أعمارهم (45 عاماً فأكثر).
3. مكان الاقامة: إن 30% من عينة الدراسة يقيمون في رام الله، بينما 27.5% يقيمون في الخليل، و12.5% يقيمون في بيت لحم، و7.5% يقيمون في سلفيت، في حين أن 5% يقيمون في جنين، و7.5% يقيمون في نابلس، بينما 5% يقيمون في طولكرم، أما 2.5% يقمون في طوباس، و2.5% يقيمون في القدس.
4. المهنة الصحفية: إن 32.5% من عينة الدراسة يعمل محرر صحفي، و12.5% يعمل مراسل صحفي، وبينما 12.5% يعمل مصور صحفي، و7.5% يعمل مدير وسيلة إعلامية، أما 5% يعمل رئيس تحرير، و17.5% يعملون صانع محتوى، و12.5% في مهن أخرى.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

5. سنوات الخبرة: إن 30% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم (أقل من 3 أعوام)، بينما 20% تتراوح سنوات خبرتهم بين (3 إلى أقل من 5 أعوام)، و17.5% تتراوح سنوات خبرتهم بين (5 إلى أقل من 10 عامًا)، في حين أن 22.5% سنوات خبرتهم من 10 أعوام إلى أقل من 15 عام، و10% خبرتهم العملية (15 عاماً فأكثر).
6. وسيلة الإعلام: إن 2.5% من عينة الدراسة يعملون في الصحف والمجلات الورقية، بينما 27.5% يعملون في الإذاعات، و50% يعملون في مواقع إلكترونية، 12.5% يعملون في الفضائيات، و7.5% يعملون في وسائل أخرى.
7. نطاق وسيلة العمل: إن 70% من عينة الدراسة يعملون وسيلة إعلام محلية، بينما 22.5% يعملون في وسيلة إعلام عربية – إقليمية، و7.5% يعملون في وسيلة إعلام دولية.
8. ملكية وسيلة العمل: أن 17.5% من عينة الدراسة يعملون في وسيلة إعلام حكومية، بينما 65% يعملون في وسيلة اعلام حزبية، و10% يعملون في وسيلة اعلام مستقلة، و7.5% يعملون في وسائل أخرى.

## مصطلحات الدراسة:

**الصحفيون الفلسطينيون**: ويعرفه الباحث إجرائياً بأنهم مجموعة من الصحفيين العاملين في كافة وسائل الإعلام الفلسطينية "المسموعة، المقروءة، المرئية، والإلكترونية، وتشمل المنضمين ضمن إطار النقابات والتكتلات الصحفية.

**الوصول إلى المعلومات**: يعرف بأنه "حرية الصحفي في الوصول إلى المعلومات والأفكار والحصول عليها، والحق في تلقيها لتتاح الفرصة أمام الجمهور لتكوين آرائه ومواقفه ونشرها من كافة المصادر بطريقة إنسانية دون ضغوط لتبني مواقف معينة، أو منع وصول آراء وأفكار بديلة"[1].

**الأزمات الصحية**: هي "حالة من الخوف والتوتر والقلق تصيب المواطنين نتيجة انتشار أوبئة وأماض خطرة في ظل استجابة ضعيفة ورعاية صحية غير كافية من أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية"[2].

**وباء كورونا (كوفيد-19):** هو فيروس مستحدث باعتباره سلالة جديدة من الفيروسات التاجية وتكمن خطورته في أنه يصيب الجهاز التنفسي للإنسان، وهو كبير الحجم ويبقى على الأسطح لفترات طويلة ولكبر حجمه فإن بقاءه بالهواء مدة لا تتجاوز الثلاث ساعات وهذه فترة كافية لالتقاط الفيروس مالم تُتبع طرق للوقاية والسلامة"[3].

**الدراسات السابقة:**

قام الباحث بإجراء دراسة مسحية لأهم الدراسات المرتبطة بالموضوع وتم عرضها على النحو الآتي:

1- **دراسة المدهون (2023م)** [4]**:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات، والوقوف على القيود العملية والقانونية التي تقف حاجزًا أمام ممارسة صحفيي قطاع غزة حقهم في الوصول إلى المعلومات، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج المسحي، وفي إطاره أسلوب مسح أساليب الممارسة، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة وفي إطاره "أسلوب الدراسات السببية المقارنة، والدراسات الارتباطية"، وتم جمع البيانات عن طريق صحيفة الاستقصاء التي وزعت على عينة عشوائية بسيطة تكونت من 260 صحفياً من المسجلين في نقابة الصحفيين في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اطلع 80.8% من عينة الدراسة على الإطار التشريعي والقانوني الناظم لحق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات في فلسطين، بينما 19.2% لم يسبق لهم الاطلاع على ذلك، ويؤكد 90.8% من عينة الدراسة على وجود قيود مفروضة على حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات، ويرى 94.2% من عينة الدراسة بأن أعمال المقاومة المسلحة من أهم القضايا التي يمكن أن تشملها القيود على حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات، بينما 91.9% يرون الأسرار الداخلية للدولة.

---

[1] سلامة، حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها: بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، ص142.

[2] صالحي، إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: الفشل السياسي والإداري في إدارة أزمات الأوبئة- إدارة أزمة الكوليرا نموذجاً 2018م.

[3] منظمة الصحة العالمية (2020م). الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا للعاملين في المجال التوعوي في المجتمع، ص7.

[4] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

2- **دراسة مكيري وبوثلجي (2023م)** [1]: تسعى الدراسة على تبيان كيفية ممارسة الصحفيين الجزائريين لحقهم في الحصول على المعلومات حول جائحة كورونا في ظل الضوابط الهنية التي تقنن أدائهم الإعلامي ومدى التزامهم بالمسؤولية الأخلاقية في تغطيتهم لها إعلامياً، وهي من البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج المسحي وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبيان الإلكتروني الذي وزع على عينة متاحة قوامها 30 صحفي جزائري عبر موقع "الفايسبوك"، وخلصت الدراسة إلى أن 83.3% من المبحوثين اعتمدوا على المصدر الرسمي الصانع للخبر كوزارة الصحة الجزائرية في معالجة المواضيع المتعلقة بأزمة كورونا الصحية، وبينت أن 88.7% من المبحوثين يرون أن تحديد مصادر المعلومات الرسمية من أهم الصعوبات التي واجهتهم خلال بحثهم عن مصادر المعلومات، وكذا حجب المعلومات الحقيقية بنسبة 36.7%، عمد الصحفيون إلى إتباع آليات هامة لتحقيق الموازنة بين حق الوصول إلى المعلومة والحصول على السبق الصحفي أبرزها: التزام الدقة في نقل المعلومة من مصدرها الحقيقي بنسبة 96.7%، والتزام الصدق والأمانة في تحليل المعلومات واحترام الكرامة الإنسانية بنسبة متساوية بلغت 63.3%.

3- **دراسة Rahman, Ullah, & Asif (2022م)** [2]: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن فعالية قانون الحق في الحصول على المعلومات الصادر عام 2009م كأداة فاعلة في مكافحة الفساد في بنغلادش ومعرفة تصور المواطنين لهذا القانون، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي ودراسة الحالة، وتم جمع البيانات عن طريق الاستبانة التي طبقت على (400) عضو من مواطني بنغلادش المسجلين في منطقتي (Gaibandha وDinajpur) مكونة من "عمال وطلاب جامعات وأصحاب مكاتب ومتاجر"، وتوصلت الدراسة إلى: يضمن قانون الحصول على المعلومات لعام 2009 في بنغلاديش الوصول المجاني إلى المعلومات التي تمكن المواطنين ووسائل الإعلام ووكالات إنفاذ القانون من استخدام سجلات المسؤولين كوسيلة للكشف عن حالات الفساد وسوء الإدارة، واتفق المبحوثين على أن التصديق على قانون الحق في الحصول على المعلومات في بنغلادش هو علامة مشرقة لسيادة الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة ويعمل على تغيير معدل الشفافية مما يزيد من الكشف عن الممارسات الفاسدة، وإن الحق في الحصول على المعلومات ضروري لإدارة مجتمع ديمقراطي وتعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة ويسمح للحكومات بتعبئة مصادر جديدة لأفكار السياسات والمعلومات والموارد.

4- **دراسة AlAashry (2022م)** [3]: هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى قيام الحكومات العربية بتقييد حرية التعبير والوصول إلى المعلومات للصحفيين أثناء تغطيتهم للقضايا المتعلقة بكوفيد 19، وتعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج المسحي وفي إطاره مسح أساليب الممارسة، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلات المعمقة بأسلوب المناقشات الجماعية المركزة مع (20) صحفياً من مصر والأردن وليبيا وتونس، وتوصلت الدراسة إلى: يتعرض الصحفيون في تلك الدول على العنف بأشكال عديدة أهمها: التعذيب والسجن وإغلاق مواقعهم الإلكترونية والرقابة على المحتوى، هناك رقابة شديدة في هذه الدول "ذاتية ومن الحكومات" على المحتوى المعروض للجمهور وهو عنصر يتعارض مع الدستور العربي والقانون الدولي وبالتالي ينتهك حقوق الإنسان، تنشر الحكومات معلومات مضللة عن فيروس كوفيد 19، وفي الوقت نفسه، لا تفعل الكثير لدعم بيئة إعلامية مستقلة.

5- **دراسة Abbasi (2021م)** [4]: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحق في المعلومات في باكستان، والكشف عن مدى ارتباط هذا الحق بأخلاقيات وسائل الإعلام، ومساهمة وسائل الإعلام في تطبيق حق الحصول على المعلومات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة منهج دراسة الحالة، وتوصلت

---

[1] مكيري وبوثلجي، حق الوصول إلى المعلومة حول جائحة "كوفيد 19" بين الدواعي المهنية والمسؤولية الأخلاقية: دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الجزائريين خلال فترة تغطيتهم للجائحة، ص ص5-28.

[2] Rahman, Ullah& Asif, 'Right to Information Act 2009'to Tackle Corruption in Bangladesh: Citizens' Perception. Pp 26-48.

[3] AlAashry, "A critical analysis of journalists' freedom of expression and access to information while reporting on COVID-19 issues: a case of selected Arab countries", pp. 193-212

[4] Abbasi, Right to Information, Media Ethics and Journalism: A Case Study of Pakistan. Pp 139-145

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

الدراسة إلى: إن حق الحصول على المعلومات ذا أهمية بالغة للتنفيذ الفعال للديمقراطية، والإعلام القوي والمسؤول يحتاج إلى حريات كبيرة للوصول إلى المعلومات ونقلها للجمهور باعتبارها حق مضمون داخل ديمقراطية فاعلة، إن وسائل الإعلام الحديثة تتطلب المعلومات لتنفيذ مهمتها في الإبلاغ عن قضايا المصلحة العامة وأداء السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، ومنحت تشريعات الحق في الحصول على المعلومات الحديثة وسائل الاعلام الإلكترونية والمطبوعة الوصول إلى الأعمال الداخلية للحكومة التي تسمح بإنتاج تقارير حديثة تستند إلى الحقائق التي كانت في وقت سابق إما محظورة أو غير متاحة.

6- **دراسة السيد (2021م)** [1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حق الحصول على المعلومات، ومبادئ هذا الحق، وأهميته، والكشف عن العوامل التي تؤدي إلى إقرار الحق في الحصول على المعلومات من قبل الحكومات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات عن طريق النصوص القانونية والبيانات والمراجع، وتوصلت الدراسة إلى: إن حق الحصول على المعلومات مكفول بموجب القانون، والقيود عليه هي دوماً من باب الاستثناء، وأن كلمة الفصل تكون دوماً لقانون حق الحصول على المعلومات في حال حصول تعارض بينه وبين أي قانون أخر ينص على سرية معلومة ما، إن إقرار تنظيم حق الحصول على المعلومات في فلسطين له دور إيجابي وفعال في تحقيق الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، ودعم اقتصاد السوق.

7- **دراسة طاع الله وقارش (2021م)** [2]: هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الحق في الحصول على المعلومات، والوقوف على مدى الموازنة بين الاعتراف للأفراد بممارسة حقهم في الوصول إلى المعلومة وبين حماية حقوق الغير، ومعرفة مدى تطبيق الحق في الحصول على المعلومة في التشريع الجزائري، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى: أن الحق في الحصول على المعلومات يعاني تهميشاً كبيراً في المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر خاصة، والاهتمام الدولي الواسع بالحق في الحصول على المعلومات يبدأ بما نصت عليه العهود والمواثيق الدولية مروراً بمساهمات القضاء الدولي والمنظمات الدولية وصولاً إلى تكريس هذا الحق على مستوى التشريعات الوطنية لعدد من الدول، ومن أهم العقبات التي تحول دون تطور الحق في الاطلاع البيئي هو تمسك الإدارة بذريعة السر الإداري في مواجهة طلبات الاطلاع التي يتقدم بها الأشخاص والمؤسسات والجمعيات.

8- **دراسة Abu Aun (2021م)** [3]: هدفت الدراسة إلى الكشف عن أشكال الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين الفلسطينيين وطبيعتها، وتحديد العلاقة بين هذه الانتهاكات وموقعها من القانون الدولي، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لجمع بياناتها، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحافة الفلسطينية قدمت دوراً مهماً في فضح جرائم الاحتلال وانتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني، وبينت ان القانون الدولي يكفل حماية الصحفيين من خلال عشرات القوانين والتشريعات وضمان سلامتهم اعترافاً بأهمية دورهم ورسالتهم، تنوعت أنواع الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين ما بين القتل والإصابة الفعلية والملاحقة القانونية والأمنية والعسكرية أحياناً.

9- **دراسة حمايتي وفريجات (2021م)** [4]: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم حق من الحقوق الأساسية للمواطن التي لا يمكن تجاهلها من طرف الدولة والذي بموجبه يطلع على باقي الحقوق الأخرى، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات عن طريق المصادر والبيانات والمراجع، وتوصلت الدراسة إلى: لا يُعد تقدم المعلومات للمواطن ميزة من الإدارة بل هي من صميم دولة الحق والقانون وذات صلة وثيقة بالشفافية كعنصر رئيس من مقتضيات الحكامة المحلية، والجماعات المحلية ملزمة قانوناً بإعلام المواطنين بكل السبل والطرائق المتنوعة بغية بلوغ المعلومات إلى علم أغلبهم، وهو ما سعى المشرع إلى تكريسه على مختلف المستويات والمرافق العمومية والذي يضفي الشفافية على العمل الإداري، إن حق المواطن في الوصول إلى المعلومات هو قدرته على المطالبة بالمواد التي تحتفظ بها السلطات العامة والاطلاع عليها بالوسائل كافةً دون عائق، ومعرفة المواطن ضرورة تستدعيها ممارسة باقي حقوقه.

---

[1] السيد، حرية الوصول إلى المعلومة بين التنظير القانوني والواقع العملي.
[2] طاع الله وقارش، الحق في الحصول على المعلومة في التشريع الجزائري.
[3] Abu Aun. Israeli Violations Against Palestinian Journalists, pp1-24.
[4] حمايتي وفريجات، الحق في الحصول على المعلومة وتكريسه في نظام الجماعات المحلي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

10- **دراسة عطية (2020م)** [1]: هدفت الدراسة إلى الوصول إلى طريق يمكن من خلالها تحقيق الموائمة بين حق الصحفيين في الحصول على المعلومات والحفاظ على الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية، والتعرف على طبيعة المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي من وجهة نظر الصحفيين وأساتذة الإعلام، معتمدة على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي ومنهج العلاقات المتبادلة، وتم جمع البيانات عن طريق صحيفة الاستقصاء التي وزعت على 90 مفردة من الصحفيين وأساتذة الإعلام، وتوصلت الدراسة إلى: إن خصوصية الظروف التي تمر بها مصر جاءت على رأس الاعتبارات التي يجب أن تراعيها التشريعات الإعلامية المصرية فيما يتعلق بالموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي وفي الترتيب الثاني جاءت مبادئ الديمقراطية، وبينت أن عدم التهوين أو التهويل من جانب الصحفي في صياغة المعلومات تصدرت آليات تحقيق الموائمة بين حق الصحفي والأمن القومي تلاها عدم إفشاء الصحفيين لأسرار الدولة.

11- **دراسة الكحلوت (2019م)** [2]: هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين في المحافظات الشمالية نحو تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني لعام 2018م، وانعكاسه على حرية التعبير، والكشف عن درجة رضا الصحفيين الفلسطينيين عن مواده، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، التي استخدمت المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب مسح أساليب الممارسة، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق أداتي: صحيفة الاستقصاء التي وزعت على عينة قوامها (111) مفردة من الصحفيين الممارسين للعمل الصحفي في المحافظات الشمالية، والمقابلة المعمقة، وتوصلت الدراسة إلى: يرى 75% من الصحفيين الفلسطينيين احتواء القانون على مصطلحات فضفاضة وعامة مثل النظام العام والآداب والأمن القومي والسلم الأهل تشكل خطراً على ممارسة العمل الصحفي، يوافق 71% من الصحفيين الفلسطينيين على وجود مواد تعمل على محاربة القرصنة وحماية الملكية الفكرية، يرى 71% من الصحفيين الفلسطينيين أن القانون بشكل عام يحد من عملية التغطية الصحفية، ويعرقل القيام بعملهم الصحفي بالشكل الأمثل.

12- **دراسة عثمان (2018م)** [3]: هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى إرساء التشريعات الإعلامية الجزائرية بيئة مواتية للصحفي الجزائري لتسهل عليه الوصول إلى مصادر المعلومات وتمكينه من الحصول عليها، ومدى التزام الصحفي الجزائري بأخلاقيات المهنة في الحصول على المعلومة، وتنتمي على الدراسات الوصفية معتمدة على المنهج المسحي وفي إطاره المسح الاجتماعي، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبيان التي طبقت على (200) مفردة من الصحفيين الجزائريين، وتوصلت الدراسة إلى أن 74% من الصحفيين رأوا أن معظم التشريعات الإعلامية الجزائرية لم ترس بيئة مواتية للصحفي الجزائري لتسهل عليه الوصول إلى المعلومات، وبينت أن الصحفي الجزائري يتعامل بمعايير ازدواجية في رؤيته لأخلاقيات المهنة وهو ما يعكس وجود أزمة أخلاقية في سلوكه أثناء عملية البحث عن المعلومة التي تحتفظ بها مصادر المعلومات المختلفة، وأكد 85.4% من الصحفيين الجزائريين بان الصحف الأكثر رواجاً هي التي يسهل على صحفييها الحصول على السبق الصحفي.

13- **دراسة كاظم (2018م)** [4]: هدفت الدراسة إلى دراسة التنظيم القانوني في مجال الحصول ونشر المعلومات واستكشاف الضمانات الدستورية لحق المواطنين والصحفيين في الحصول على المعلومات، ومعرفة دور المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تطرقت لحق الحصول على المعلومات، واعتمدت الدراسة على المنهج القانوني المقارن، وتم جمع البيانات عن طريق القواعد الدستورية والقواعد القانونية التي تحكم وتنظم إجراءات حماية حق المواطن والصحفي في الحصول على المعلومات، إضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تطرقت لهذا الحق، وتوصلت الدراسة إلى: يعتبر حق الحصول على المعلومة من الحقوق الأساسية للإنسان باعتراف المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، إن حق الحصول على المعلومة ليس مطلقا، وإنما هناك بعض القيود التي

---

[1] عطية، آليات الموائمة بين الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات في ظل الثورة المعلوماتية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين وأساتذة الإعلام، ص ص1-69.

[2] الكحلوت، اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية وانعكاسه على حرية الرأي والتعبير: دراسة ميدانية على المحافظات الشمالية.

[3] عثمان، حق الوصول إلى مصادر المعلومات في التشريع الإعلامي: دراسة مسحية ميدانية على عينة من الصحفيين الجزائريين من 1962-2016م.

[4] كاظم، حق الصحفي في الحصول على المعلومات، ص ص556-569.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد أو بأسرار الدولة العسكرية والسياسية وغيرها، وحق طلب الحصول على المعلومة هو حق مقتصر على مواطني البلد ولا يحق للأجنبي ممارسة حق الحصول على المعلومة من غير دولته.

14- **دراسة فروانة (2018م)** [1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو أخلاقيات الصحافة الاستقصائية في فلسطين، ومدى التزام الصحفيين بأخلاقيات الصحافة الاستقصائية، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب مسح أساليب الممارسة، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق أداتي: صحيفة الاستقصاء التي وزعت على عينة متاحة قوامها (76) من الصحفيين الممارسين للصحافة الاستقصائية في المؤسسات الإعلامية داخل محافظات فلسطين، وأداة المقابلة المعمقة، وتوصلت الدراسة إلى: وافق الصحفيون بدرجة كبيرة جداً على محافظة الصحفيين الاستقصائيين على سرية مصادر المعلومات الخاصة بالتحقيق خوفاً على المصدر من الملاحقة بنسبة 87.6%، وأيد الصحفيون بدرجة كبيرة تبرير لجوء الصحفيين الاستقصائيين إلى التسجيل والتصوير السري إذا كانت ظروف العمل وصعوبات الحصول على المعلومات تستدعي ذلك بنسبة 74.4%، ووافق الصحفيون بدرجة كبيرة على قيام الصحفي الاستقصائي بالتنكر من أجل الوصول إلى المعلومات لتحقيق الهدف المنشود بنسبة 72.8%.

15- **دراسة حماد (2017م)** [2]: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحريات الصحفية وانعكاسها على الصحفيين الفلسطينيين، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي استخدمت منهجين: المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب مسح أساليب الممارسة، ومنهج العلاقات المتبادلة وفي إطاره أسلوب الدراسات الارتباطية، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق صحيفة الاستقصاء التي وزعت على عينة عشوائية طبقية من الصحفيين الفلسطينيين قوامها (328) مفردة، والمقابلة المعمقة التي أجريت مع (27) من الخبراء، وتوصلت الدراسة إلى: صنف الصحفيون الفلسطينيون قوات الاحتلال الإسرائيلي في المرتبة الأولى للمعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحريات الصحفية في فلسطين بنسبة 95.4% وبدرجة كبيرة جداً، وأكد الصحفيون الفلسطينيون تعرض 144 من المؤسسات الصحفية التي يعملون فيها للانتهاك كما أكد 146 صحفياً منهم تعرضهم للانتهاك، قيّم الصحفيون الفلسطينيون حالة الحريات الصحفية في فلسطين بأنها متدنية بوزن نسبي47%.

16- **دراسة معروف (2016م)** [3]: هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع القانوني والعملي لحق الصحفيين الفلسطينيين في الحصول على المعلومات، وذلك من خلال التعرف على الإطار التشريعي المنظم لهذا الحق، والكشف عن نوعية المعلومات المحظورة، والأساليب المتبعة في الحصول عليها، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، التي استخدمت منهجين: المنهج المسحي، وفي إطاره استخدم أسلوب مسح أساليب الممارسة الإعلامية، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة، وفي إطاره أسلوبي الدراسات السببية المقارنة، والدراسات الارتباطية، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق أداتي: صحيفة الاستقصاء التي وزعت على عينة عشوائية مكونة من (130) صحفيا فلسطينيا، وأداة المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى: أن 66.7% من الصحفيين اطلعوا على الإطار التشريعي لحق الحصول على المعلومات، وأن اللقاء الشخصي مع المسؤول، هو أكثر وسائل الحصول على المعلومات استخداماً لدى الصحفيين بنسبة 78%، أن 78.5% من الصحفيين يرون أن السلطة التنفيذية أكثر جهات حجب المعلومات.

17- **دراسة أبو عرقوب (2016م)** [4]: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية المؤسسات الإعلامية لاستخدام قانون حق الحصول على المعلومات من أجل إطلاع الجمهور على المعلومات، ومعرفة إمكانية أن تكون مسودة القانون الفلسطيني ضمانة كافية لممارسة حق الحصول على المعلومات، والكشف عن مستويات الوعي بحق الحصول على المعلومات، وتقوم الورقة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى: إن مؤسسات الإعلام والصحافة غير جاهزة لتطبيق مشروع قانون حق الحصول على المعلومات فيما لو تم إقراره، فهناك عزوف لدى الصحفيين الفلسطينيين عن تطبيق وممارسة حق الحصول على المعلومات، وإن مستويات الحريات الإعلامية في فلسطين تراوح مكانها وتصنف فلسطين وفقاً للتقارير الدولية والمحلية بأنها غير حرة إعلامياً ويتعرض الصحفيون لمضايقات أمنية وسياسة، كما أن مؤسسات السلطة الفلسطينية لا تعطي أي اهتمام لحق

---

[1] فروانة، اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو أخلاقيات الصحافة الاستقصائية: دراسة ميدانية.
[2] حماد، واقع الحريات الصحفية وانعكاسها على الصحفيين الفلسطينيين: دراسة ميدانية.
[3] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية.
[4] أبو عرقوب، جاهزية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لاستخدام قانون حق الحصول على المعلومات.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

الحصول على المعلومات خاصة أن الموظف العام مهما اختلفت درجته الإدارية فإنه مقيد بقوانين تلزمه بسرية المعلومات.

18- **دراسة ذياب (2015م)** [1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه حق حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية وتعزيز النزاهة في القطاع العام الفلسطيني، وتوضيح الدور الذي يلعبه حق حرية الحصول على المعلومات في تفعيل المساءلة في القطاع العام الفلسطيني، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج المسحي وفي إطاره مسح جمهور وسائل الإعلام، وتم جمع البيانات عن طرق الاستبانة التي وزعت على عينة ميسرة من المراجعين في وزارتي المالية والعدل في محافظتي رام الله والبيرة بلغ قوامها (100) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى: يؤدي عدم تفعيل حق حرية الحصول على المعلومات في القطاع العام الفلسطيني إلى إضعاف الشفافية وإضعاف المساءلة والنزاهة وزيادة انتشار الفساد وإفلات الفاسدين من العقاب بدرجة كبيرة في القطاع العام الفلسطيني، وفي ظل غياب المعلومة تنشأ حالة من الرشوة والواسطة من أجل الوصول الى المعلومة نفسها من قبل الجهات المعنية بالمعلومة وهذا الأمر غاية في الخطورة.

19- **دراسة العاروري (2015م)** [2]: هدفت الدراسة إلى فحص مدى استجابة القوانين الفلسطينية المعمول بها لضمانة حرية الصحافة في ضوء المعايير الدولية، والتحديات التي أشار إليها المقررون الخاصون لحرية الرأي والتعبير والوصول للمعلومات في عام 2010م والتي تواجه حرية الصحافة في العالم خلال العقد الحالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق المصادر المتعلقة بأحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2003م والتشريعات الفلسطينية والمواثيق الدولية ذات العلاقة بالحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير، وتوصلت الدراسة إلى: تفتقر التشريعات الفلسطينية إلى آليات وضوابط تتعلق بحماية الخصوصية فيما يتعلق بعمل الصحفيين، خاصة تلك المتعلقة بنشر الصور مثل صور الشهداء والجرحى، لا يعاقب القانون على امتناع الجهات الرسمية من تزويد أو تمكين المواطن من الحصول على المعلومات؛ كتلك اللازمة لأغراض البحث العلمي، كما لا يوجد نص يعاقب الموظف عندما يمتنع عن تمكين مواطن ما من الاطلاع على معلوماته الخاصة في سجلات الأحوال المدنية، تفتقر فلسطين إلى قانون خاص يحمي الحياة الخاصة أسوة بالدول الأخرى، ويقتصر تنظيم هذا الحق على مواد قانونية وردت في تشريعات مختلفة دون أن ترتقي هذه المواد إلى ضمان حماية حرمة الحياة الخاصة.

20- **دراسة طالب (2014م)** [3]: هدفت الدراسة إلى التعرف على حق الحصول على المعلومات من حيث التعريف وضرورات هذا الحق، وأساسه في المواثيق والعهود الدولية وبعض الدساتير والقوانين، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق المراجع والمصادر القانونية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى: الحق في الحصول على المعلومات من الحقوق المدنية والسياسية التي ينبغي الاعتراف بها باعتباره من مقومات الدستور الديمقراطي الحديث، والحصول على المعلومات تعني الشفافية في العمل التشريعي والتنفيذي والقضائي وتحت أشعة الشمس وليس خلف الأبواب المغلقة، ويجب أن يخضع هذا الحق لاستثناءات تتعلق بالأمن الوطني أو القومي والدفاع، واستثناءات أخرى تتعلق بالمصلحة الشخصية للأفراد وعدم المساس بحقوقهم وحرياتهم لأن حرية الأفراد تتوقف عند حقوق الآخرين وحرياتهم.

21- **دراسة القطيفان (2013م)** [4]: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية وتسهيل وصول الصحفيين للمعلومات ومعرفة مدى فاعلية هذا القانون، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج المسحي وفي إطاره مسح أساليب الممارسة، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبانة التي وزعت على عينة قصدية من الصحفيين الأردنيين العاملين في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية قوامها (192) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى: إن القوانين الأردنية لم تكفل حق الوصول للمعلومات إلا بدرجة منخفضة من وجهة نظر المبحوثين، وتدني علم الصحفيين بوجود قانون يضمن

---

[1] ذياب، حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام الفلسطيني.
[2] العاروري، حرية الصحافة في التشريعات الفلسطينية: مراجعة نقدية.
[3] طالب، حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان، ص ص252-275.
[4] القطيفان، دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن: من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

حقهم في الوصول للمعلومات، وتأييد المبحوثين لدور قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات في تعزيز مبدأ حرية الحصول على المعلومات كان تأييداً متوسطاً.

22- **دراسة ميسروب (2010م)** [1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على موقف التشريعات الوضعية الخاصة بالحرية الصحفية من منح الصحفي الحرية في الوصول إلى المعلومات وتداولها سواء في التشريعات العربية أو الأجنبية، وتستخدم الدراسة أسلوب البحث القانوني المقارن من خلال الاطلاع على التشريعات الوضعية العربية والأجنبية، وتوصلت الدراسة إلى: هناك فرق شاسع بين حرية الصحفي في الحصول على المعلومات في الدول العربية وبين ما يتمتع به الصحفي من حرية في الدول الغربية الأكثر انفتاحا وتطوراً وديمقراطية، وأن كانت هناك بعض القيود فهي لا تصل إلى مستوى القيود التي تضعها الدول العربية في تشريعاتها الوضعية، التشريعات الغربية كفلت حق الصحفي في الحصول على المعلومات إلا أنها أوردت بعض القيود الاستثنائية على حرية الصحفي في ممارسة هذا الحق، كما وكفل المشرع المصري في تشريعاته الصحفية حق الصحفي الحصول على المعلومات من مصادرها سواء أكانت جهات رسمية أو عامة وحق نشر كل ما حصل علها بموجب القانون وحظر فرض قود تعيق من حرة تدفق المعلومات دون إخلال بأمن الدولة.

23- **مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان (2008م)** [2]: هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر الأخبار والمعلومات والمواد الإعلامية التي تعتمد عليها المؤسسات الصحفية في قطاع غزة، ومدى تمكن المؤسسات الصحفية والصحفيين من الحصول على المعلومات، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، التي استخدمت المنهج المسحي، وفي إطاره مسح أساليب الممارسة، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبانة التي وزعت على عينة من مختلف وسائل الإعلام الفلسطينية، بلغ قوامها (23) مؤسسة ووسيلة إعلامية، وتوصلت الدراسة إلى: تعرض الصحفيين لمعوقات أثناء حصولهم على المعلومات أهمها: عدم تعاون الشخصيات والجهات الرسمية بنسبة 89.9%، وأن المؤسسات الصحفية تعتمد على المراسلين المتفرغين كأهم المصادر الأساسية للمؤسسة، أقر 34.5% بأن غياب الأمن والقانون وغياب الديمقراطية والحرية الصحفية وعدم وجود قانون يحمي الصحفيين هو أهم العوامل التي تجعل المصدر يتخوف من ذكر اسمه، والانتماءات والتجاذبات السياسية هي أحد أهم العوامل المؤثرة في عدم الثقة بين المراسل والمصادر وجاءت بنسبة 34.3%.

24- **دراسة علاونة (2007م)** [3]: هدفت الدراسة إلى التعرف على المدى الذي يتحقق فيه حصول الصحفيين على المعلومات من المصادر الرسمية، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي استخدمت المنهج المسحي وفي إطاره مسح أساليب الممارسة، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق الاستبانة، التي وزعت على عينة عشوائية مكونة من (152) صحفيًا من الصحف اليومية والأسبوعية، والمسجلين في نقابة الصحفيين الأردنيين، وتوصلت الدراسة إلى: أن الأخلاقيات التي يستخدمها الصحفيون الأردنيون في الحصول على المعلومات تميل إلى اتباع الأساليب المشروعة، فيما لا يستخدمون أساليب الكذب والتضليل والرشاوى إلا في نطاق محدود، أن المسؤولين يتهربون ويختلقون مبررات واهية خلال رفضهم تزويد الصحفيين بالمعلومات، وتمثلت أبرز المعوقات التي يعاني منها الصحفيون في الحصول على المعلومات في الحذر والخوف لدى المسؤولين لما قد ينتج عن حصول الصحفيين على المعلومات، أن الجهات المسؤولة تمارس الضغوط على الصحفيين للكشف عن مصادر معلوماتهم وتتدخل في نشر المعلومات من عدمه وأيضًا في طريقة النشر، وكشفت عن استجابة الصحف الأردنية للضغوط والإجراءات الحكومية.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

توافقت مع غالبية الدراسات السابقة في استخدام البحوث الوصفية، والاعتماد على المنهج المسحي عدا دراسة Abu Aun (2021م) في اعتمادها المنهج التاريخي، وتشابهت مع دراسات المدهون (2023م)، وحماد (2017م)، ومعروف (2016م)، وعطية (2020م) في اعتمادهم على منهج العلاقات المتبادلة وفي إطارها الدراسات الارتباطية، واختلفت مع دراسة Rahman, Ullah, & Asif (2022م)، Abbasi (2021م) في الاعتماد على منهج دراسة الحالة.

---

[1] ميسروب، حق الصحفي في الحصول على المعلومات وحماية مصادرها، ص ص289-342.

[2] مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مدى تمكن المؤسسات الصحفية في قطاع غزة من الوصول إلى مصادر المعلومات.

[3] علاونة، حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

اتفقت مع معظم الدراسات السابقة في استخدام أسلوب مسح أساليب الممارسة، فيما اختلفت مع دراسة عثمان (2018م) في استخدام المسح الاجتماعي، ومع دراسة ذياب (2015م) في استخدامها لأسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام.

وتشابهت مع غالبية الدراسات السابقة في استخدام أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، ولكنها اختلفت مع دراسة AlAashry(2022م)، والكحلوت (2019م)، وفروانة (2018م)، وحماد (2017م)، ومعروف (2016م) في استخدام أداة المقابلة المعمقة بشقيها الميداني والإلكتروني.

اتفقت مع جميع دراسات المحور الأول حول واقع الصحفيين الفلسطينيين واختلفت مع دراسة مكيري وبوثلجي (2023م) في اختيار عينة من الصحفيين العاملين في الصحافة الجزائرية، ودراسة القطيفان (2013م)، وعلاونة (2007م)، في اختيار عينة من الصحفيين الأردنيين، AlAashry(2022م) ودراسة عطية (2020م في اختيار صحفيين مصريين.

**جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:**

أمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة المشكلة وأهدافها ووضع تساؤلاتها وفروضها، الاطلاع على كيفية توظيف الاستبيان ومحاولة الاستفادة منه في صياغة التساؤلات بما يدعم موضوع الدراسة، وكذلك تحديد طرق المعالجة الإحصائية التي تساعد في إجراء الدراسة، ومناقشة نتائج الدراسة الحالية والتعليق عليها، والتعرف على قائمة المراجع والمصادر المتوفرة في الدراسات السابقة بما يوفر للباحث المعلومات التي تفيد دراسته.

## الدراسة الميدانية ومناقشتها:

### المحور الأول: المعرفة بالإطار القانوني لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات وأهميته

**جدول رقم (7): الاطلاع على الإطار التشريعي والقانوني الفلسطيني الناظم لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 27 | 67.5 |
| لا | 13 | 32.5 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق بأن ما نسبته 67.5% من عينة الدراسة قاموا بالاطلاع على الإطار التشريعي والقانوني الناظم لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما 32.5% لم يقوموا بالاطلاع على الإطار التشريعي والقانوني الناظم لحق الصحفيين الفلسطينيين.

ويرجع الباحث ذلك إلى أنهم اطلعوا على تلك القوانين من أجل يتعرفوا على البنود والآراء والعقوبات التي ستواجههم في عملهم الصحفي، لذا فالاطلاع عليه أولوية يأتي بعدها فهم هذا الإطار لتعمق الصحفيين في القوانين الناظمة لحق الوصول إلى المعلومات.

ويشار إلى أن قانون الحصول على المعلومات هو مشروع قديم ناقشه المجلس التشريعي الفلسطيني بالقراءة الأولى في عام 2005م، ولم يُقر بعد، لكن طبيعة المواد والحريات الواردة فيه تمس العمل اليومي للصحفي [1].

وتنص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات، على أنه "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت بدون تقييد الحدود الجغرافية"[2].

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "إن 80.8% من عينة الدراسة مطلعين على الإطار التشريعي والقانوني الناظم لحق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات في فلسطين"[3]، مع

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م، المادة (19).

[2] أهم مشاريع القوانين الفلسطينية التي خصت الحريات الصحفية، الفقرة رقم (1) من المطلب الثالث من المبحث الخامس في الفصل الثاني (ص ص105-110).

[3] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

دراسة حماد (2017م): "جاء اطلاع الصحفيين الفلسطينيين على مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات في المرتبة الأولى بوزن نسبي 50.6%"[1].

وتختلف دراسة القطيفان (2013م): "حازت فقرات مدى معرفة الصحفيين لقانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات وإدارة حقهم في الحصول على المعلومات على وسط حسابي متوسط بلغ (2.48)" [2].

**جدول رقم (8): أهم التشريعات التي تضمنت حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| القانون الأساسي | 25 | 36.8 |
| قانون المطبوعات والنشر | 18 | 26.5 |
| قانون الانتخابات العامة | 12 | 17.6 |
| قانون العقوبات | 7 | 10.3 |
| قانون الإحصاءات العامة | 6 | 8.8 |
| المجموع | 68 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 36.8% من عينة الدراسة يرون بأن القانون الأساسي هو أهم التشريعات، بينما 26.5% يرون بأن قانون المطبوعات والنشر هو أهم التشريعات، ونسبة 17.6% يرون قانون الانتخابات العامة هو أهم التشريعات، و8.8% يرون قانون الإحصاءات العامة هو أهم التشريعات، في حين أن 10.3% يرون أن قانون العقوبات هو أهم التشريعات.

ويعزو الباحث ذلك إلى قوة معرفة وإلمام الصحفيين الفلسطينيين لهذ القانون دون غيره ووعيهم بالضمانات التي أقرها للحريات الصحفية، فقد تناول الباحثين والقانونيين هذا القانون بالدراسة والتحليل والمناقشة وتحدثوا عن المتعارضات ما بينه وبين قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني.

ولاحظ الباحث أن القانون الأساسي ركز على حق الجميع في حرية الرأي وعمل وسائل الإعلام والصحافة إلا أنه لم ينص بشكل واضح وصريح على حرية الوصول إلى المعلومات أي أنه لم يضع القواعد التي تكفل وضع حرية الرأي والتعبير والتي تُعد أهم أدوات الرقابة الفعالة جداً على عمل الحكومات والمؤسسات الرسمية.

ولقد تحدث هذا القانون عن الحريات في المادة رقم (19) والتي نصت على أنه "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"[3].

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "يرى 73.1% من عينة الدراسة يون بان القانون الأساسي من أهم التشريعات التي تضمنت حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات، و43.1% يرون قانون المطبوعات والنشر"[4].

وتختلف مع دراسة معروف (2016م): "جاء القانون الأساسي بالمرتبة الثانية حيث اطلع عليه 71.26% من الصحفيين عينة الدراسة"[5].

وحاز قانون المطبوعات والنشر على المرتبة الثانية بنسبة 26.5%، خاصة أن هذا القانون ينتهك الحريات الصحفية في بعض مواده برغم اطلاع الصحفيين عليه لكنهم لم يتفقهوا جيداً بما يحتويه وهل يخدم الصحفي أو يضر بمصالحه، وقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني هو التشريع الإعلامي الوحيد في فلسطين، وقد بُحث وفُصل وتعرض للانتقاد من قبل الباحثين والمختصين في حقل القانون والصحافة وحقوق الإنسان، لكن لايزال

[1] حماد، واقع الحريات الصحفية وانعكاسها على الصحفيين الفلسطينيين: دراسة ميدانية، ص152.
[2] القطيفان، دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن: من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ص65.
[3] القانون الأساسي الفلسطيني المادة (19).
[4] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.
[5] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص167.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

المرجع الأساسي للصحفي الفلسطيني في كثير من القضايا اليومية التي تعرض لها خاصة في معرفة القضايا المسموح والمحظور له ومساحة الحريات الصحفية الممنوحة"[1].

**جدول رقم (9): مدى كفالة التشريعات الفلسطينية لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات.**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 24 | 60 |
| لا | 16 | 40 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 60% من عينة الدراسة يرون بأن التشريعات الفلسطينية تكفل حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما نسبة 40% يرون بأن التشريعات الفلسطينية لا تكفل حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات.

ويرى الباحث أن حرية الوصول إلى المعلومات من أهم الحريات الصحفية التي يتطلع إليها الصحفيين الفلسطينيين لأنه لا يتم عملهم بمعزل عن هذا الحق، فالمعلومات الرسمية هي أساس العمل الصحفي في فلسطين في أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية، وهذا القانون تكفل بتزويد الصحفيين بالمعلومات "فبدونها لن يقدروا على العمل والنشر، ولن يحققوا للشعب حقه في المعرفة والاطلاع المرتبط بالوصول إلى المعلومات"[2].

وتتفق هذه النتيجة مع ما نتج عن دراسة المدهون (2023م): "أن 50.8% من عينة الدراسة يرون بأن التشريعات الفلسطينية تكفل الحق لصحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات"[3]، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة القطيفان (2013م): "الفقرات السادسة والسابعة لا تحوز على موافقة كبيرة من قبل الصحفيين المستجيبين أي أن القوانين الأردنية لم تكفل حق الوصول إلى المعلومات إلا بدرجة منخفضة من وجهة نظر الصحفيين"[4].

**جدول رقم (10): المعايير التي أكدت عليها التشريعات الفلسطينية بحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| تعاون المسؤولين | 22 | 24.2 |
| سرية المصادر | 19 | 20.9 |
| تسهيل مهمة الصحفي | 19 | 20.9 |
| الوصول للمصادر | 16 | 17.6 |
| عدم الإخفاء | 13 | 14.3 |
| أخرى | 2 | 2.2 |
| المجموع | 91 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 24.2% من عينة الدراسة يرون بأن تعاون المسؤولين هو أهم المعايير التي أكدت عليها التشريعات الفلسطينية، بينما 14.3% يرون بأن عدم الإخفاء هو المعيار الأهم في التشريعات الفلسطينية بحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، ونسبة 17.6% يرون بأنه معيار الوصول للمصادر هو من أهم المعايير التي أكدت عليها التشريعات الفلسطينية بحق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات، و20.9% يرون أن سرية المصادر وكذلك تسهيل مهمة الصحفي كلٍ منهما يعد مهماً من المعايير التي تؤكد عليه التشريعات الفلسطينية بحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، في حين أن

[1] الحريات الصحفية في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني، المطلب الثاني من المبحث الخامس في الفصل الثاني، ص ص104-105.

[2] حرية الوصول للمعلومات وتداولها ونشرها، أنواع الحريات الصحفية، المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الثاني، ص ص70-73.

[3] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

[4] القطيفان، دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن: من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ص66.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

2.2% يرون أن هناك معايير أخرى تؤكد عليها التشريعات الفلسطينية لم يتم ذكرها توجب الحق للصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات.

ويرى الباحث أن تقدم معيار تعاون المسؤولين الذي أكدت عليه التشريعات الفلسطينية بحق الوصول إلى المعلومات بنسبة مرتفعة يدلل على أنه مبدأ أساسي من مبادئ الحق في الحصول على المعلومات حيث نصت المادة (19) على مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها الحق في الوصول للمعلومات أهمها، الكشف وإظهار المعلومات للعامة من قبل الجهات المسؤولة، والتزام المؤسسات بنشر المعلومات، وكذلك تسهيل الحصول على المعلومات وتحديد الاستثناءات وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات"[1].

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان (2008م): "تعرض الصحفيين لمعوقات أثناء حصولهم على المعلومات أهمها: عدم تعاون الشخصيات والجهات الرسمية بنسبة 89.9%"[2]، ومع دراسة عطية (2020م):"إن خصوصية الظروف التي تمر بها مصر جاءت على رأس الاعتبارات التي يجب أن تراعيها التشريعات الإعلامية المصرية فيما يتعلق بالموائمة بين حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومقتضيات الأمن القومي وفي الترتيب الثاني جاءت مبادئ الديمقراطية"[3].

وفي المرتبة الثانية جاء معيار "عدم الإخفاء" بنسبة 14.3%، مما يشير إلى أن هناك معلومات مخفية ومحجوبة عن الصحفيين عمداً، لاعتبارات أمنية ووطنية وسياسية، لذا جاء هذا المعيار في المرتبة الثانية، لأهميته في التشريعات الفلسطينية لتلبية الفضول الصحفي وتقديم المعلومات الصحيحة للجمهور.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "جاء معيار تعاون المسؤولين في المرتبة الثالثة بنسبة 80.8%"[4].

**جدول رقم (11): مدى كفالة التشريعات الفلسطينية حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| تكفلها إلى حدٍ ما | 17 | 42.5 |
| محايد | 12 | 30 |
| لا تكفلها إلى حدٍ ما | 7 | 17.5 |
| تكفلها بقوة | 2 | 5 |
| لا تكفلها مطلقاً | 2 | 5 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 5% من عينة الدراسة يرون بأن التشريعات الفلسطينية تكفل حق الصحفيين بقوة في الوصول إلى المعلومات، بينما 42.5% يرون بأن التشريعات الفلسطينية تكفل هذا الحق إلى حدٍ ما، ونسبة 30% متحفظون في التعبير عن مدى تكفل التشريعات الفلسطينية لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، و17.5% يرون أن التشريعات الفلسطينية لا تكفل هذا الحق إلى حدٍ ما في حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، في حين أن 5% يرون أن التشريعات الفلسطينية لا تكفل هذا الحق مطلقاً في حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات.

ويرى الباحث بأن حرية الوصول إلى المعلومات من أهم الحريات الصحفية التي يتطلع إليها الصحفيين الفلسطينيين لأنها تُعد مصدر العمل الحقيقي لهم ولا يتم أي عمل بدونه، وقد أعلنت الحكومة الفلسطينية في مناسبات عدّة أنها مستعدة للمباشرة بإجراءات إقرار قانون حق الحصول على المعلومات وفق أسس قانونية معتمدة، ومع وجود اتفاقيات دولية موقعة في هذا المجال باعتباره أحد المتطلبات الفلسطينية، إلا أنه لم يتم إقراره حتى وقتنا هذا كقانون مستقل.

ويرجع الباحث تصدر استجابة الصحفيين عينة الدراسة بأن التشريعات الفلسطينية تكفل حق الوصول إلى المعلومات (إلى حد ما) يرتبط بنتيجة أخرى سابقة بأن صحفيي قطاع غزة اطلعوا على القوانين دون تعمق

---

[1] البرغوثي وآخرون، الحق في الحصول على المعلومات وواقعه، ص ص8-16.

[2] مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مدى تمكن المؤسسات الصحفية في قطاع غزة من الوصول إلى مصادر المعلومات.

[3] عطية، آليات الموائمة بين الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات في ظل الثورة المعلوماتية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين وأساتذة الإعلام، ص ص1-69.

[4] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

وتفحص في مدى تطبيقها أو مواءمتها للصحفيين والقيود المفروضة على المعلومات، لذا هم اطلعوا فقط على ما يهمهم أو يفيدهم أثناء عملهم.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العاروري (2015م): "تفتقر التشريعات الفلسطينية إلى قانون يكفل الحق بالحصول على المعلومات، واقتصر تناول هذا الحق على مواد قانونية متناثرة وردت في العديد من التشريعات لكنها لا ترقى لضمان الحق"[1].

ويرى 5% من عينة الدراسة بأن التشريعات الفلسطينية تكفل حق الوصول إلى المعلومات بقوة، وهي نسبة ضئيلة جداً تعكس رؤية الصحفيين الفلسطينيين حول التشريعات الفلسطينية ومدى وجود قوانين تحمي حقهم في الوصول إلى المعلومات، فقد اطلعوا على بعض البنود والنصوص التي تهمهم وتحل بعض المشكلات التي تواجههم أثناء عملهم المهني كمخرج لهم من تلك المعوقات.

وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة الكحلوت (2019م): "أن 74% من الصحفيين رأوا أن معظم التشريعات الإعلامية الجزائرية لم تُرس بيئة مواتية للصحفي الجزائري لتسهل عليه الوصول إلى المعلومات"[2].

**جدول رقم (12): أساب عدم كفالة حق الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| عدم وجود نص قانوني | 9 | 22.5 |
| القانون غير نافذ في ظل وجود السلطة | 7 | 17.5 |
| الفساد الحكومي المدقع | 7 | 17.5 |
| المشكلة ليست في التشريعات أو القانون بينما المشكلة في التطبيق والتنفيذ | 6 | 15 |
| هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الصحفيين الفلسطينيين من بينها الاعتقالات | 6 | 15 |
| لا تنص صراحة على حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات | 5 | 12.5 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 22.5% من عينة الدراسة يرون بأن عدم وجود نص قانوني هو السبب الرئيسي بأن التشريعات الفلسطينية لا تكفل حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما 17.5% يرون بأن القانون غير نافذ في ظل وجود السلطة لتكفل حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، ونسبة 15% يرون بأن المشكلة لا تكمن في التشريعات الفلسطينية وكفالتها لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات وإنما المشكلة تكمن في تطبيق وتنفيذ هذه التشريعات القانونية وإيجاب الحقوق، و12.5% يرون أن التشريعات الفلسطينية لا تنص صراحة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، في حين أن 15% يرون أن هناك انتهاكات في التشريعات الفلسطينية بحق الصحفيين الفلسطينيين، ونسبة 17.5% يرون أن الفساد الحكومي المدقع هو السبب الرئيسي في عدم كفالة التشريعات الفلسطينية لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات.

ويرى الباحث بأن إجماع 22.5% من المبحوثين على عدم وجود نص قانوني لكفالة التشريعات الفلسطينية للحق في الوصول إلى المعلومات نتيجة بديهية لأن القانون الأساسي الفلسطيني لم ينص تفصيلاً على الحق في الحصول على المعلومات، وأكد الباحثين والخبراء على أنه "لا يوجد في فلسطين قانون يختص بمعالجة الحق في الحصول على المعلومات، حتى أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م لم تتطرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الحق، وكل ما جاء به القانون الأساسي في هذا المجال هي المواد (19 و27) التي نصت على حرية الرأي التعبير وحرية وسائل الإعلام دون النص على حرية الوصول للمعلومات الذي هو أساس وركيزة لهذه الحريات"[3].

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان (2008م): "أقر 34.5% بأن غياب الأمن والقانون وغياب الديمقراطية والحرية الصحفية وعدم وجود قانون يحمي الصحفيين هو أهم العوامل التي تجعل المصدر يتخوف من ذكر اسمه "[4].

---

[1] العاروري، حرية الصحافة في التشريعات الفلسطينية: مراجعة نقدية، ص39.

[2] الكحلوت، اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية وانعكاسه على حرية الرأي والتعبير: دراسة ميدانية على المحافظات الشمالية.

[3] الطيراوي، حرية الحصول على المعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني، ص5.

[4] مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مدى تمكن المؤسسات الصحفية في قطاع غزة من الوصول إلى مصادر المعلومات.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

ويوضح الباحث بأن حصول سببي "القانون غير نافذ في ظل وجود السلطة، والفساد الحكومي المدقع" بنسبة 17.5% لكل منهما، يدل على أن هناك خلل واضح لدى الحكومة والسلطة في عدم كفالة الفي الحصول على المعلومات ولذلك لعدم إقراره حتى اللحظة على الرغم من مناقشته وتحليله ودراسته من كافة الجوانب وتوضيح مدى أهميته في العمل الصحفي في الدول الديمقراطية.

**جدول رقم (13): أهمية حق الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| يتيح كشف الفساد | 32 | 15.9 |
| يعزز من مصداقية الصحفي لدى الجمهور | 32 | 15.9 |
| تعمل على إغناء المادة الصحفية | 32 | 15.9 |
| يعزز من قدرتنا على التأثير في الرأي العام | 28 | 13.9 |
| يساعد على العمل بمهنية | 27 | 13.4 |
| تمنحنا قدرة على تحليل الأحداث ومناقشتها | 26 | 12.9 |
| يوسع مجالات ممارستنا الصحفية | 24 | 11.9 |
| المجموع | 201 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 15.9% من عينة الدراسة يرون بأن الوصول إلى المعلومات تبرز أهميته في الكشف عن الفساد، بينما 13.4% يرون بأن أهمية حق الوصول إلى المعلومات يساعد على العمل بمهنية، ونسبة 15.9% يرون بأن أهمية الصحفيين في حقهم للحصول على المعلومات يعزز من مصداقية الصحفي لدى الجمهور، و15.9% يرون أن أهمية حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات تعمل على اغناء المادة الصحفية، في حين أن 12.9% يرون أن هذا الحق في الوصول إلى المعلومات تبرز أهميته في قدرة الصحفي على تحليل الأحداث ومناقشتها، ونسبة 11.9% يرون أن أهمية حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات يوسع من مجال الممارسة الصحفية، وما نسبته 13.9% تبرز أهميته في التعزيز من قدرة الصحفي على التأثير في الرأي العام.

ويرى الباحث بأن أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات يساعد على "إتاحة الكشف عن الفساد، ويعزز من مصداقية الصحفي لدى الجمهور، ويعمل على إغناء المادة الصحفية" وهي نتائج طبيعية تعكس أهمية هذا الحق في العمل الإعلامي وحق الصحفي في الصول إلى المعلومات واستيفاء الجمهور بها، فإن التكتم على المعلومات من قبل كل من السلطات الرسمية يؤدي إلى عدم مقدرة المواطن على ممارسة حقه في مساءلتها ومتابعة أعمالها وتراجع مشاركته الفاعلة في المجتمع، لعدم تفعيل مبدأ الشفافية إلى جانب تفشي الفساد بين المؤسسات الحكومية والأهلية، كما يعزز من مصداقية الصحفي لدى الجمهور ويعطي مادته الصحفية أهمية ومصداقية أكبر.

وتتركز أهمية حق الوصول إلى المعلومات على أنه "يحث الحكومات على الكشف عن المعلومات خاصة عند التحقيق في دعاوى الفساد، وتعزيز التشريع الخاص بالتمويل الحزبي والحملة الانتخابية"[1].

وتؤيد دراسة Abbasi (2021م) هذه النتيجة من خلال:" إن حق الحصول على المعلومات ذا أهمية بالغة للتنفيذ الفعال للديمقراطية، والإعلام القوي والمسؤول يحتاج إلى حريات كبيرة للوصول إلى المعلومات ونقلها للجمهور باعتبارها حق مضمون داخل ديمقراطية فاعلة"[2].

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "يرى 94.2% من عينة الدراسة بأن أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات تكمن في إتاحة الفرصة للكشف عن الفساد في المجتمع"[3]. ومع دراسة السيد (2021م): "إن إقرار تنظيم حق الحصول على المعلومات في فلسطين له دور إيجابي وفعال في تحقيق الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري"[4].

---

[1] الطيراوي، حرية الحصول على المعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني، ص1.

[2] Abbasi, Right to Information, Media Ethics and Journalism: A Case Study of Pakistan. Pp 139-145

[3] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

[4] السيد، حرية الوصول إلى المعلومة بين التنظير القانوني والواقع العملي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

وفي المرتبة الأخيرة جاء اعتقاد الصحفيين عينة الدراسة بأن أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات يعمل على توسيع مجالات الممارسة الصحفية لديهم، ويرى الباحث بأن هذا الاعتقاد لم يتوافق مع عدد من الصحفيين الفلسطينيين في مختلف وسائل الإعلام الفلسطينية لأنهم استطاعوا توسيع مجالات ممارستهم الصحفية بالفعل محلياً وعربياً ودولياً بمهنية واحترافية عالية سواء استطاعوا الوصول إلى المعلومات المحجوبة أم قاموا بالحصول عليها من الجهات المسؤولة.

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة معروف (2016م): "يعتقد 54.57% من الصحفيين أن أهمية الحصول على المعلومات يوسع مجالات الممارسة الصحفية وحصلت على الترتيب الأخير"[1].

**المحور الثاني: القيود المفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

**جدول رقم (14): مدى وجود قيود مفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| إلى حدٍ ما | 21 | 52.5 |
| نعم | 15 | 37.5 |
| لا | 4 | 10 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 37.5% من عينة الدراسة يرون بأن هناك قيود مفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما 52.5% يرون بأن هناك قيود محدودة إلى حدٍ ما ربما تعود إلى الحالة أو القضية الصحفية المخول في منح معلوماتها للصحفيين الفلسطينيين، ونسبة 10% يرون بأنه لا يوجد أي قيود مفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات.

ويعزو الباحث تأكيد الصحفيين الفلسطينيين بوجود قيود مفروضة إلى حد ما على حقهم في الوصول إلى المعلومات أن المؤسسة الرسمية والأهلية تفرض قيوداً على حرية الوصول إلى المعلومات لأن قانون حرية الوصول على المعلومات لم يتم إقراره بعد، لذا لا يوجد ضمانات قانونية لهذا الحق، كما أن المواد الموجودة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني مقتصرة على أشكال محددة من المعلومات مع وجود استثناءات وهذا ما جعل المسؤولين يتكتمون على المعلومات التي تهم الجمهور، وبنسبة متقاربة جاء تأكيد وجود قيود على الحق في الحصول على المعلومات مما يعزز موقفهم الرافض اتجاه عدم إقرار السلطة الفلسطينية للحق في الوصول إلى المعلومات.

تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة القطيفان (2013م): "حازت فقرة توجد قيود رسمية تعيق تدفق المعلومات ووصولها للصحفيين الأردنيين على درجة منخفضة ومتوسط حسابي بلغ (2.20)"[2].

**جدول رقم (15): ماهية القيود التي يتم فرضها أثناء محاولة الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| قيود سياسية | 26 | 30.6 |
| قيود قانونية | 16 | 18.8 |
| قيود مجتمعية | 13 | 15.3 |
| قيود إدارية | 11 | 12.9 |
| قيود مهنية | 7 | 8.2 |
| قيود ثقافية | 6 | 7.1 |
| قيود نفسية | 6 | 7.1 |
| المجموع | 85 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 18.8% من عينة الدراسة يرون بأن هناك قيود قانونية تحول دون حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما 30.6% يرون بأن القيود السياسية التي تحول دون حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، ونسبة 7.1% يرون بأن هناك قيود ثقافية

[1] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص178.
[2] القطيفان، دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن: من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ص67.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

تحول دون حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات، و7.1% يرون أن هناك قيود نفسية تحول دون حصول الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، في حين أن 15.3% يرون أن هناك قيود مجتمعية تحول دون حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، ونسبة 12.9% يرون أن هناك قيود إدارية تحول دون حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، وما نسبته 8.2% يرى أنها قيود مهنية تحول دون حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات.

ويرجع الباحث تقدم القيود السياسية إلى طغيان الظروف التي تمر بها دولة فلسطين خاصة في ظل انقسام سياسي بين شقي الوطن وتعطيل عمل المجلس التشريعي منذ ما يقارب 17 عاماً، ويرى بأن الانقسام الفلسطيني عطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني عن تعديل القوانين الفلسطينية وخاصة قانون العقوبات والمطبوعات والنشر الذي وجهت إليه انتقادات جوهرية كثيرة أو إقرار قوانين جديدة حيث "تعطلت مشاريع القوانين التي قدمت للمجلس لاعتمادها ولم تكتمل قراءات الاعتماد كمشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات"[1].

إن ترتيب القيود يتطابق مع رؤية الصحفيين عينة الدراسة حول أهم العوائق المفروضة عليهم أثناء الوصول إلى المعلومات حيث يؤكدون بأن القيود السياسية أثرت على عمل المؤسسات الإعلامية والصحفيين الفلسطينيين وأجد التمييز بينهم في تزويدهم بالمعلومات، وتعطيل المجلس التشريعي الذي لم يقر حتى اللحظة قانون حرية الحصول على المعلومات.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أبو عرقوب (2016م): "يتعرض الصحفيون الفلسطينيون لمضايقات أمنية وسياسة"[2]، ومع دراسة المدهون (2023م): "يرى 96.2% من عينة الدراسة بأن أهم القيود المفروضة على الصحفيين أثناء الوصول إلى المعلومات هي القيود السياسية التي تتعلق بالانقسام السياسي وتعطيل المجلس التشريعي"[3].

ويدلل الباحث حصول القيود النفسية والثقافية على المرتبة الأخيرة بنسبة 7.1% لكل منهما، على أنها نتيجة طبيعية خاصة أن الصحفيين في غزة يعملون برقابة ذاتية في الوصول إلى المعلومات وتداولها، وهذه الرقابة أحاطت الصحفيين بسور من الأمن النفسي الذاتي، لذا لا يمكن أن يؤثر على عملهم المهني أية قيود نفسية داخلية كانت أو خارجية، مما يجعلهم يحافظون على ثقافة مجتمعهم وعاداته وتقاليده دون الخروج عنها.

وتختلف في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة AlAashry (2022م):"هناك رقابة شديدة في هذه الدول "ذاتية ومن الحكومات" على المحتوى المعروض للجمهور وهو عنصر يتعارض مع الدستور العربي والقانون الدولي وبالتالي ينتهك حقوق الإنسان" [4].

**المحور الثالث: القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية والسلامة العامة (وباء كورونا)**

**جدول رقم (16): مدى وجود قيود من قبل الجهات الحكومية المختصة في وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية وانتشار الأوبئة**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 20 | 50 |
| لا | 20 | 50 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 50% من عينة الدراسة يرون بأن هناك قيود مفروضة من قبل الجهات الحكومية المختصة في وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات الخاصة بالأزمات وانتشار الأوبئة، بينما 50% يرون بأنه لا توجد قيود من قبل الجهات الحكومية في وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات الخاصة بالأزمات وانتشار الأوبئة.

---

[1] أهم مشاريع القوانين الفلسطينية التي خصت الحريات الصحفية، المطلب الثالث من المبحث الخامس في الفصل الثاني، ص ص105-110.

[2] أبو عرقوب، جاهزية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لاستخدام قانون حق الحصول على المعلومات.

[3] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

[4] AlAashry, "A critical analysis of journalists' freedom of expression and access to information while reporting on COVID-19 issues: a case of selected Arab countries", pp. 193-212

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

ويرى الباحث بأن تباين آراء الصحفيين عينة الدراسة حول وجود قيود من قبل الجهات الحكومية المختصة في الوصول إلى المعلومات حول أزمات الصحية وانتشار الأوبئة، حيث هناك من واجهة قيوداً حدت من حصوله على المعلومات وآخرين استطاعوا الحصول على المعلومات البسيطة حول الأزمات الصحية البسيطة لذا نجدهم تباينوا في آرائهم حول وجود القيود من قبل الجهات الحكومية.

**جدول رقم (17): أسباب القيود المفروضة على المعلومات الخاصة بوباء كورونا**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| الخوف من انتشار الشائعات حول تفشي الأمراض | 16 | 19.3 |
| ضغوطات خاصة من قبل منظمة الصحة العالمية | 16 | 19.3 |
| التأثير بشكل سلبي على الجمهور | 11 | 13.3 |
| الاستغلال الخاطئ للمعلومات الصحية | 11 | 13.3 |
| التهويل في أعداد الضحايا الأوبئة | 10 | 12 |
| الجهل حول التعاطي مع المعلومات الصحية | 10 | 12 |
| عدم توفر معلومات كافية حول هذا الوباء | 9 | 10.8 |
| المجموع | 83 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 19.3% من عينة الدراسة يرون بأن من أسباب القيود هو الخوف من انتشار الشائعات حول تفشي الأمراض، بينما 12% يرون بأن من أسباب القيود هو الجهل حول التعاطي مع المعلومات الصحية، ونسبة 13.3% يرون بأن من أسباب القيود هو الاستغلال الخاطئ للمعلومات الصحية، و12% يرون أن من أسباب القيود هو التهويل في أعداد ضحايا الأوبئة، في حين أن 13.3% يرون أن من أسباب القيود التأثير بشكل سلبي على الجمهور، ونسبة 10.8% يرون أن من أسباب القيود عدم توفر معلومات كافية حول هذا الوباء، وما نسبته 19.3% يرى أنها قيود تعود أسبابها إلى ضغوطات خاصة من قبل منظمة الصحة العالمية.

ويرى الباحث بأن أسباب "الخوف من انتشار الشائعات حول تفشي الأمراض، والضغوطات التي تفرضها منظمة الصحة العالمية" مرتبطة ببعضها البعض، فقد ألزمت الصحة العالمية وكالات الأنباء الدولية والصحف العالمية بضرورة استيفاء المعلومات والأخبار من قبل المنظمة والقائمين عليها المنتشرين في دول العالم حتى لا يمكن التهويل ونشر الشائعات التي تبث الرعب والخوف في نفوس الجمهور، لذا فقد التزم الصحفيين الفلسطينيين أسوة بصحفي العالم بضرورة استيفاء الأخبار من المؤسسات المختصة حتى لا يتم انتشار الشائعات حول تفشي الوباء بين الجمهور.

**جدول رقم (18): أبرز القيود القانونية على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| لم يضمن القانون الأساسي حق الوصول إلى المعلومات | 18 | 30.5 |
| القوانين الفلسطينية تتعارض مع سياسة كشف المعلومات | 13 | 22 |
| القوانين الفلسطينية مليئة بالعقوبات الرادعة للصحفي | 11 | 18.6 |
| قانون المطبوعات والنشر يعيق ممارسة هذا الحق | 9 | 15.3 |
| ميثاق الشرف الصحفي لا يدافع عن هذا الحق | 8 | 13.6 |
| المجموع | 59 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 30.5% من عينة الدراسة يرون بأن من أبرز القيود القانونية بأن القانون الأساسي لم يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات، بينما 15.3% يرون بأن قانون المطبوعات والنشر يعيق ممارسة هذا الحق، ونسبة 22% يرون بأن القوانين الفلسطينية تتعارض مع سياسة كشف المعلومات، و18.6% يرون أن القوانين الفلسطينية مليئة بالعقوبات الرادعة للصحفي، في حين أن 13.6% يرون أن ميثاق الشرف الصحفي لا يدافع عن هذا الحق ولذلك يعد هذا من أحد أهم أبرز القيود القانونية في حق الصحفي الفلسطيني في الوصول إلى المعلومات.

ويرى الباحث بأن بند القانون الأساسي لم يضمن حق الوصول إلى المعلومات مرتبط بنتيجة سابقة أكدت على أن القانون الفلسطيني الأساسي لم ينص صراحة وتفصيلاً عن هذا الحق بل أشار إليه ضمن قانون حق التعبير عن

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

الرأي، فالمجلس التشريعي الفلسطيني حتى اللحظة لم يقر هذا القانون، ولم يأت على ضمانة واضحة وصريحة لحق الوصول إلى المعلومات.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "جاء القيد القانوني (لم يضمن القانون الأساسي حق الوصول إلى المعلومات) بالمرتبة الثالثة بنسبة 53.5%"[1].

"إن كثرة التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطات العامة في الدول الأقل ديمقراطية تقيد من حرية الصحفي في الوصول إلى المعلومات والأخبار وتداولها والتوسع في الاجتهاد والتفسير من قبل الأجهزة الحكومية في نصوص تلك التشريعات والقرارات مما يتوجب الحد منها"[2].

**جدول رقم (19): أكثر الجهات التي تعيق حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| المسؤولين الحكوميين | 23 | 31.1 |
| الأجهزة الأمنية | 18 | 24.3 |
| وزارة الصحة الفلسطينية | 11 | 14.9 |
| الجمهور والمجتمع | 7 | 9.5 |
| النظم الإدارية | 5 | 6.8 |
| الثقافة المجتمعية | 4 | 5.4 |
| الوسيلة الإعلامية | 4 | 5.4 |
| جهات خارجية | 2 | 2.7 |
| المجموع | 74 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 14.9% من عينة الدراسة يرون بأن من أكثر الجهات التي تعيق عمل الصحفي هي وزارة الصحة الفلسطينية، بينما 31.1% يرون بأن من أكثر الجهات التي تعيق عمل الصحفي هم المسؤولين الحكوميين، ونسبة 24.3% يرون بأن من أكثر الجهات التي تعيق عمل الصحفي هم الأجهزة الأمنية، و9.5% يرون أن من أكثر الجهات التي تعيق عمل الصحفي هو الجمهور والمجتمع، في حين أن 6.8% يرون أن من أكثر الجهات التي تعيق عمل الصحفي هي النظم الإدارية، ونسبة 5.4% يرون أن من أكثر الجهات التي تعيق عمل الصحفي هي الثقافة المجتمعية، وما نسبته 5.4% يرى أن الوسيلة الإعلامية هي من أكثر الجهات التي تعيق عمل الصحفي، ويرى ما نسبته 2.7% أن هناك جهات خارجية تعيق عمل الصحفي في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية.

ويرى الباحث تصدر المسؤولين الحكوميين كأكثر الجهات التي تعيق الممارسة العملية لحق الصحفي في الوصول إلى المعلومات نتيجة منطقية خاصة أنهم الجهة المكلفة بالإدلاء بالمعلومات حول الأزمات الصحية، حيث لا يستطيع أي صحفي أن يحصل على أي معلومة دون التواصل مع المسؤولين الحكوميين الموكلين بتقديم المعلومات والأرقام والاحصائيات للصحفيين الفلسطينيين، فهم من وجهتهم يستطيعون إعاقة عمل الصحفي عند حرمانه من المعلومات التي تفيده في مادته الصحفية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أبو عرقوب (2016م): "إن مؤسسات السلطة الفلسطينية لا تعطي أي اهتمام لحق الحصول على المعلومات خاصة أن الموظف العام مهما اختلفت درجته الإدارية فإنه مقيد بقوانين تلزمه بسرية المعلومات" [3].

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حماد (2017م): "جاءت قوات الاحتلال الإسرائيلي في المرتبة الأولى في ترتيب الصحفيين الفلسطينيين لمعوقات الحريات الصحفية في فلسطين بوزن نسبي قدره 82.57% تلاها الحكومة الفلسطينية بوزن نسبي قدره 63%"[4].

---

[1] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.
[2] ميسروب، حق الصحفي في الحصول على المعلومات وحماية مصادرها، ص331.
[3] أبو عرقوب، جاهزية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لاستخدام قانون حق الحصول على المعلومات.
[4] حماد، واقع الحريات الصحفية وانعكاسها على الصحفيين الفلسطينيين: دراسة ميدانية، ص177.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

وفي المرتبة الأخيرة جاءت جهات خارجية صحية، ويرى الباحث بأن تلك الجهات لا يمكنها أن تشكل أي إعاقة لعمل الصحفي الفلسطيني إلا إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك بما يخص المعلومات التي من شأنها أن تثير الخوف من خلال نشر الشائعات أو نسب تصريحات على لسان تلك الجهات الدولية، لذا وكلائها في المجتمع الفلسطيني يقومون بإنذار المؤسسة الصحية وكواردها وتوقف التعامل معهم.

**جدول رقم (20): المعوقات العملية التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين حال وصولهم إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية وخاصة (وباء كورونا)**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| التمييز بين الصحفيين | 21 | 25 |
| اختلاق المسؤولين للمبررات ورفضهم الإفصاح عن المعلومات | 19 | 22.6 |
| رفض التعاون والإجابة على تساؤلات الصحفيين في قضايا مهمة | 16 | 19 |
| تأثير الأجهزة الأمنية على عمل الصحفي | 9 | 10.8 |
| عدم اهتمام وزارة الصحة والجهات المسؤولة في الوصول إلى المعلومات | 6 | 7.1 |
| المنع من التغطية | 6 | 7.1 |
| جهل الصحفي بالنظم القانونية الضامنة لحقه في الوصول إلى المعلومات | 5 | 6 |
| تضليل الصحفي وإعطائه معلومات غير دقيقة | 2 | 2.4 |
| المجموع | 84 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 7.1% من عينة الدراسة يرون بأن من المعوقات العملية التي تعيق عمل الصحفي هي عدم اهتمام وزارة الصحة والجهات المسؤولة في الوصول إلى المعلومات، بينما 25% يرون بأن التمييز بين الصحفيين من المعوقات العملية التي تعيق عمل الصحفي، ونسبة 22.6% يرون بأن اختلاق المسؤولين للمبررات ورفضهم الإفصاح تعد أحد المعوقات التي تعيق عمل الصحفي، و19% يرون أن رفض التعاون والإجابة على تساؤلات الصحفيين هي من المعوقات التي تعيق عمل الصحفي، في حين أن 7.1% يرون أن المنع من التغطية هي من المعوقات التي تعيق عمل الصحفي، ونسبة 10.8% يرون أن تأثير الأجهزة الأمنية تعيق عمل الصحفي، وما نسبته 2.4% يرى أن تضليل الصحفي وإعطائه معلومات غير دقيقة يعيق من عمل الصحفي، ويرى ما نسبته 6% أن جهل الصحفي بالنظم القانونية الضامنة لحقه في الوصول إلى المعلومات يعد أحد المعوقات العملية التي تعيق عمل الصحفي.

ويرى الباحث بأن التمييز بين الصحفيين من أكبر المعوقات التي تواجه الصحفي في الوصول إلى المعلومات، وهو أمر يعاني منه الصحفيين بشدة وتختلف درجته وفقاً لتوجه الصحفي الفكري أو نطاق عمل مؤسسته أو اتجاهه نحو الحكومة، فإن التمييز الذي فرضه الانقسام السياسي يجعل المسؤولين يفضلون التعامل مع صحفيين ووسائل إعلامية دون أخرى، أو تفضيل مع يعملون من الإعلام الدولي، فيواجهون التمييز بحجب المعلومات عنهم وعدم تزويدهم بها وهذا ما يشكل عائقاً أمام وصولهم إلى المعلومات.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة علاونة (2007م): "هناك تمييز بين الصحفيين الأردنيين في منح المعلومات سواء بسبب ملكية الصحيفة أو جنسية الصحفي وجهة العمل وحتى النوع الاجتماعي" [1]. ومع دراسة المدهون (2023م): "يرى 92.7% من عينة الدراسة بأن التمييز بين الصحفيين من المعوقات العملية التي تواجه الصحفي في الوصول إلى المعلومات وجاء في الترتيب الأول"[2].

وجاء بند "تضليل الصحفي وإعطاءه معلومات غير دقيقة" بالمرتبة الأخيرة، فعلى الرغم من حصولها على مرتبة متأخرة لكنها -وفق رؤية الباحث- معيقات أساسية وضعتها المؤسسة الرسمية والأهلية عند تزويد الصحفي بالمعلومات، فالمعارض لسياسة الحكومة يتم حجب المعلومات عنه أو تضليله ومنحه معلومات غير دقيقة وهامشية، ويكون السبق الصحفي من نصيب زملائه المقربين من المؤسسة الرسمية.

[1] علاونة، حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع، ص1002.
[2] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة AlAashry (2022م): "تنشر الحكومات معلومات مضللة عن فيروس كوفيد 19، وفي الوقت نفسه لا تفعل الكثير لدعم بيئة إعلامية مستقلة"[1]. ومع دراسة معروف (2016م): "إن ما نسبته 32.46% من الصحفيين عينة الدراسة يرون أنها تعطي معلومات بدون تفاصيل أو غير دقيقة او مضللة من المعوقات العملية التي تواجه الصحفي وجاءت في المرتبة الأخيرة"[2].

**جدول رقم (21): الأطراف تعتقد الأكثر انتهاكاً لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية (جائحة كورونا)**

| الإجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| المسؤولين المختصين | 22 | 33.8 |
| الأجهزة الأمنية | 17 | 26.2 |
| وزارة الصحة الفلسطينية | 16 | 24.6 |
| جهات دولية عاملة في فلسطين | 6 | 9.2 |
| لا يوجد | 3 | 4.6 |
| أخرى | 1 | 1.5 |
| المجموع | 65 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 24.6% من عينة الدراسة يرون بأن الأطراف ذات العلاقة بالانتهاكات الحاصلة للصحفيين الفلسطينيين هي وزارة الصحة الفلسطينية، بينما 26.2% يرون بأن أحد الأطراف ذات العلاقة هي الأجهزة الأمنية، ونسبة 33.8% يرون بأن المسؤولين المختصين هم أهم الأطراف ذات العلاقة في الانتهاكات الحاصلة بحق الصحفيين الفلسطينيين، و9.2% يرون أن هناك جهات دولية عاملة في فلسطين لها سبب في الانتهاكات الحاصلة بحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، في حين أن 4.6% يرون أنه لا توجد أي انتهاكات واضحة بحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأوبئة (وباء كورونا)، ونسبة 1.5% يرون أن هناك انتهاكات ولكن غير واضحة بحق الصحفيين الفلسطينيين وغير مرتبطة بالوصول إلى المعلومات.

ويرى الباحث بأن تصدر المسؤولين المختصين نتيجة بديهية مرتبطة بأخرى سبقتها أكدت على أن المسؤولين الحكوميين من أبرز الجهات التي تعيق عمل الصحفي في الميدان الإعلامي، لأنها الجهة المخولة بتقديم المعلومات والتصريحات والإحصائيات الخاصة بوباء كورونا، وبإمكانها حرمان أي صحفي أو مؤسسة إعلامية من المعلومات إما بالتمييز أو حجب المعلومات بحجج واهية ومنع تداولها بن الصحفيين.

وحل في المرتبة الثانية الأجهزة الأمنية كأحد الطراف ذات العلاقة بالانتهاكات الحاصلة للصحفيين الفلسطينيين عند وصولهم إلى المعلومات حول الأزمات الصحية وخاصة وباء كورونا يعكس ما يحصل على الساحة الفلسطينية باعتبار الأجهزة الأمنية جهة تنفيذية للقانون تعيق عمل الصحفي بمبررات قانونية تحد من تحركات الصحفي في الميدان، كما أنها تمارس التضييق عليه في حال وصوله إلى معلومات ترفض المؤسسات الحكومية الإدلاء بها وتعمل على حجبها، لذا تقوم بالاستدعاء والاعتقال وتمنعه من الممارسة العملية ومصادرة المواد والأدوات الصحفية باعتبار ذلك العمل المنوط بها في حال تسربت أية معلومات لا ترغب الحكومة بالكشف عنها.

وتختلف هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "يرى 95% من عينة الدراسة بأن الأجهزة الأمنية من أكثر الجهات التي تعيق الممارسة العملية لحق الصحفي في الوصول إلى المعلومات"[3].

---

[1] AlAashry, "A critical analysis of journalists' freedom of expression and access to information while reporting on COVID-19 issues: a case of selected Arab countries", pp. 193-212

[2] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص205.

[3] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

**المحور الرابع: القيود المفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات**

**جدول رقم (22): مدى مواجهة الصحفيين الفلسطينيين تمييزاً في تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بوباء كورونا من قبل الجهات الرسمية.**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 30 | 75 |
| لا | 10 | 25 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 75% من عينة الدراسة يرون بأن هناك تمييزاً يواجهه الصحفيين الفلسطينيين في تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بوباء كورونا، بينما 25% يرون بأنه لا يوجد أي تمييز ضد الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بوباء كورونا.

ويؤيد الباحث تأكيد الصحفيين عينة الدراسة بوجود تمييز في تزويدهم بالمعلومات، ويرى بأن التمييز يكون بين الصحفيين ووسائل الإعلام من حيث قرب الوسيلة للجهات الرسمية وسياستها واتجاهها، إلى جانب حجم الوسيلة ومدى انتشارها، وعلى صعيد الصحفي فإنه يمارس عليه تمييز حسب خبريته وشهرته الصحفية وقربه من الحكومة والجهات الرسمية المسؤولة، وهذا في مجمله يؤكد بأن هناك تمييزاً واضحاً بين الصحفيين في التزويد بالمعلومات.

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة معروف (2016م): "يعتقد 70% من الصحفيين عينة الدراسة بوجود تمييز في تزويدهم بالمعلومات من قبل الجهات الرسمية"[1].

كما أن "قانون المطبوعات والنشر لعام 1995م احتوى على قيود على حرية التعبير وإجراءات تمييزية لصالح أشخاص خدموا في منظمة التحرير الفلسطينية ولصالح الأحزاب السياسية دون تحديد لماهية الأحزاب التي يحق لها الاستفادة من هذا التمييز، وقد نجم عنه تمييز بين المواطنين والأحزاب وواقعياً بين الأحزاب ذاتها"[2].

**جدول رقم (23): الاعتبارات التي تتسبب في التمييز من قبل الجهات الرسمية**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| حسب ملكية وسيلة الإعلام | 21 | 27.6 |
| حسب المعرفة والعلاقات الشخصية | 21 | 27.6 |
| حسب نوع الوسيلة | 13 | 17.1 |
| حسب المنطقة الجغرافية للصحفي والوسيلة | 10 | 13.2 |
| حسب النوع الاجتماعي (ذكر – أنثى) | 6 | 7.9 |
| أخرى | 5 | 6.6 |
| المجموع | 76 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 7.9% من عينة الدراسة يرون بأن النوع الاجتماعي بين الذكر والأنثى يلعب دوراً كبيراً في التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين، بينما 27.6% يرون بأن ملكية وسيلة الإعلام تلعب دوراً هاماً في التمييز بين الصحفيين، ونسبة 13.2% يرون بأن المنطقة الجغرافية لها دور في التمييز بين الصحفيين وموقع الوسيلة التي تنقل المعلومات، و17.1% يرون أن نوع الوسيلة التي قد تكون سياسية أو ثقافية أو صحية لها دور في التمييز بين الصحفيين في نقل المعلومات من قبل الجهات الرسمية، في حين أن 27.6% يرون أن المعرفة والعلاقة الشخصية بين الصحفيين والمسؤولين الحكومية أو أحد الموظفين ذوي السلطة لها دور يلعبه في التمييز بين الصحفيين في نقل المعلومات، ونسبة 6.6% يرون أن هناك أسباب أخرى للتمييز بين الصحفيين في نقل المعلومات من قبل الجهات الرسمية.

ويعتقد الباحث بأن التمييز بين الصحفيين وفقاً لملكية وسيلة الإعلام والمعرفة والعلاقات الشخصية بنسبة 27.6% لكل منهما، ويعزو الباحث ذلك إلى التباين في موقف وسائل الإعلام وإداراتها من الحكومة، فالإعلام الرسمي الفلسطيني له أولوية في المعلومات لأنها صحف موالية للحكومة، وبالتالي يحظى صحفيوها بأفضل معاملة أما وسائل الإعلام التي تعود ملكيتها لجهات فلسطينية أخرى فإن صحفييها يتعرضون لنوع من التمييز

[1] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص189.
[2] العاروري، حرية الصحافة في التشريعات الفلسطينية: مراجعة نقدية، ص13.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

من قبل المسؤولين المختصين، بينما وسائل الإعلام العربية والأجنبية فهناك تباين في التمييز بين الصحفيين العاملين فيها وفق قوتها وشهرتها في الميدان الإعلامي.

وتختلف هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة علاونة (2007م): "إن 10.5% من الصحفيين عينة الدراسة تعرضوا للتمييز بسبب جنسية الصحفي" [1].

وفي المرتبة الأخيرة جاءت حسب الجنس، ويعتقد الباحث بأنها نتيجة منطقية خاصة أن المؤسسات الرسمية لا تميز بين الصحفي الذكر أو الأنثى، فجميعهم في تزويد المعلومات سواسية، ولكن وفق الواقع الفلسطيني فيكون التمييز سياسي أكثر، وهناك أمثلة كثيرة من الواقع الفلسطيني، حيث كانت هناك أولوية لوسائل الإعلام العربية والأجنبية في التزويد بالمعلومات لكن دون تمييز سواء كان ذكر أو أنثى.

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "يرى 54.6% من عينة الدراسة بأن التمييز من قبل الجهات الرسمية بسبب النوع الاجتماعي (ذكر او أنثى) وحصل على المركز الأخير"[2].

**جدول رقم (24): متى يتم التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين من قبل الجهات الرسمية عند الإدلاء بالمعلومات حول وباء كورونا**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| في حال التسريبات الإعلامية | 20 | 26 |
| عند التصريحات الصحفية المهمة | 19 | 24.7 |
| عند الدعوة للتغطية الصحفية | 14 | 18.2 |
| عند الرد على الاتصالات | 12 | 15.6 |
| أخرى | 7 | 9.1 |
| وقت الدعوة لحضور المؤتمرات | 5 | 6.5 |
| المجموع | 77 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 26% من عينة الدراسة يرون بأن التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين في حال التسريبات الإعلامية عند الإدلاء بالمعلومات من قبل الجهات الرسمية، بينما 24.7% يرون بأنه عند التصريحات الصحفية المهمة يتم التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين من قبل الجهات الرسمية عند الإدلاء بالمعلومات، ونسبة 18.2% يرون بأن التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين يتم عند الدعوة للتغطية الصحفية من قبل الجهات الرسمية عند الإدلاء بالمعلومات، و6.5% يرون أن وقت الدعوة لحضور المؤتمرات يتم التمييز بين الصحفيين من قبل الجهات الرسمية عند الإدلاء بالمعلومات، في حين أن 15.6% يرون أن التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين يتم عند الرد على الاتصالات من قبل الجهات الرسمية عند الإدلاء بالمعلومات، ونسبة 9.1% يرون أن هناك طرق أخرى في التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين لم يتم ذكرها عندما يتم الإدلاء بالمعلومات من قبل الجهات الرسمية.

ويرى الباحث بأن هناك تبايناً في طرق ومجالات التمييز، وتتفق تلك النتيجة مع انطباعات الصحفيين عينة الدراسة، فمن خلال عمل الباحث في مجال الإعلام الصحي، فقد وجد بأن أكثر ما يشكو الصحفيون منه جاءت التزويد بالتسريبات الإعلامية وهي الأهم في العمل الإعلامي التي تعطي قوة وحرفية للصحفي والمؤسسة التي يعمل فيها، إلا أن الصحفيين عينة الدراسة رأوا بأن عقاب المؤسسة الرسمية يبدأ بأبسط حقوق الصحفي في الوصول إلى المعلومات ألا وهي التغطية الصحفية والإجابة على اتصالاتهم، لذا فهم محرومون من أي تسريبات إعلامية تخص بها المؤسسات الصحفيين المؤيدين لقراراتها والمقربين من أيدولوجيتها الفكرية.

وتختلف هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة معروف (2016م): "يعتقد 82.64% من عينة الدراسة أن الموقف الذي يتم فيه التمييز بين الصحفيين في الحصول على المعلومات من قبل الجهات الرسمية هو التزويد بالتسريبات الإعلامية [3].

هو عدم توزان الجهات الرسمية، فالأفضلية تكون لوسائل الإعلام المقربة من الجهات الرسمية في الدعوة للتغطية الصحفية وحضور المؤتمرات وكذلك التزويد بالتسريبات الإعلامية، كما تعطي اهتمام أكبر للصحفيين

[1] علاونة، حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع، ص1002.
[2] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.
[3] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص191.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

الذين يعملون في وسائل الإعلام العربية والأجنبية المعروفة على حساب الصحفيين المحليين، فإن الصحفيين يجدون تمييز حقيقي من قبل الجهات الرسمية فيما يخص التغطيات الصحفية وحضور المؤتمرات الصحفية والاجابة على اتصالاتهم وتزويدهم بمعلومات خاصة وتسربات تختص بها صحفيين مقربين فقط.

وفي الترتيب الأخير جاءت التمييز وقت الدعوة لحضور المؤتمرات، ولاحظ الباحث من خلال عمله الإعلامي بأن أقل شكاوى الصحفيين هو عدم تمييزهم عند الدعوة للمؤتمر الصحفي حيث يلبي هذه الدعوة الكثير من الصحفيين من ذوي الخبرة وحتى الجدد، لذا لا يكون هناك تمييز بينهما وكذا المسؤولين معنيين بجميع الحضور لنشر حيثيات المؤتمر.

**المحور الخامس: أساليب الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات المحجوبة حول وباء كورونا وطبيعتها**

**جدول رقم (25): الوسائل التي يستخدمها الصحفيون الفلسطينيون في الوصول إلى المعلومات حول الأزمات الصحية (وباء كورونا)**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| التواصل الهاتفي مع المسؤول | 26 | 24.1 |
| اللقاء المباشر مع المسؤول | 26 | 24.1 |
| التواصل عبر العلاقات العامة والإعلام التابعة للمؤسسة | 19 | 17.6 |
| التقدم رسميا بطلب الوصول إلى المعلومات | 17 | 15.7 |
| التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع المسؤول | 12 | 11.1 |
| شهود العيان والمشاركين في الحدث | 8 | 7.4 |
| المجموع | 108 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 24.1% من عينة الدراسة يرون بأن من أكثر الوسائل التي يستخدمها الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات هي اللقاء المباشر مع المسؤول، بينما 24.1% يرون بأن التواصل الهاتفي مع المسؤول هو أحد أهم الوسائل التي يستخدمها الصحفيون الفلسطينيون في الوصول إلى المعلومات، ونسبة 11.1% يرون بأن التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع المسؤول يعد أحد أبرز الوسائل في وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات، و17.6% يرون أن من أحد أساليب وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات هي التواصل عبر العلاقات العامة والإعلام التابعة للمؤسسة الإعلامية الحكومية، في حين أن 15.7% يرون أن التقدم رسمياً بطلب الوصول إلى المعلومات يعد أحد الوسائل التي يستخدمها الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، ونسبة 7.4% يرون أن شهود العيان والمشاركين في الحدث أحد الأسباب في وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات.

ويرى الباحث بأن تصدر التواصل الهاتفي والمباشر مع المسؤول عن المعلومة، مما يدل على أن أرقام هواتف المسؤولين أصبحت متاحة بين أيدي الصحفيين يتلقون المعلومات والأخبار والتصريحات عن طريقها لسهولة استخدامها واستغلال أمثل للوقت والجهد وباعتبارها الطريقة الأسهل في التعاطي مع المسؤولين حيث يمكنه الإدلاء بالمعلومات من بيته أو فراشه أو سيارته أو حتى في وقت التنزه الخاص به دون تقييد بالمكان والزمان، أو عن طريق تحديد موعد مباشر مع المسؤول في مكتبه للحصول على المعلومات والتصريحات، فهؤلاء المسؤولين عن المعلومات هم الأقدر على تقديم المعلومات الصحيحة للجمهور، حيث يعمل الاتصال المباشر على معرفة المصدر عن قرب وإشاعة نوعاً من الألفة بين الصحفي والمسؤول، لأن طبيعة المعلومات في أغلب الأحيان تتطلب إجراءات معينة حتى تُمنح للصحفيين ويرجع ذلك لأهمية المعلومة وتعلقها ببعض الاستثناءات والقيود نظراً لما تشكله من أهمية خاصة بالنسبة للمواطنين وتتعلق بالشأن العام.

ويرى الباحث، أن هاتين الوسيلتين من أنجح الوسائل التي يستخدمها الصحفي للحصول على المعلومات لأنهما يقومان بإشعار المصادر الصحفية بأهميتها، واحترام مكانتها وأهمية المعلومات التي بحوزتها ومن شأنها أيضاً توثيق العلاقة بين الصحفي والمسؤول عن المعلومات.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة علاونة (2007م): "إن أكثر الوسائل التي يستخدمها الصحفيون الأردنيون للحصول على المعلومات تتمثل في الاعتماد على الاتصال الهاتفي وعلى اللقاء الشخصي بالمصادر الصحفية"[1].

وفي الترتيب الأخير جاء "شهود العيان والمشاركين في الحدث"، ويرى الباحث بانها نتيجة طبيعية خاصة أن تلك الوسيلة غير ناجعة في الحصول على معلومات حول انتشار وباء كورونا مما يؤكد على أهمية استيفائها من المسؤولين الحكوميين والجهات المختصة، فشاهد العيان ليس له معرفة بالأرقام والإحصائيات والبيانات والنصائح والإرشادات التي يجب العمل بها في مثل هذه الأزمات.

وتختلف هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "جاء شهود العيان والمشاركين في الحدث بالمرتبة الثالثة بنسبة 86.2%"[2].

**جدول رقم (26): مدى وجود معلومات معينة تتعمد الجهات الرسمية حجبها**

| الاجابة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 31 | 77.5 |
| لا | 9 | 22.5 |
| المجموع | 40 | 100.0 |

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 77.5% من عينة الدراسة يرون بأن هناك بعض المعلومات التي تتعمد الجهات الرسمية حجبها عن الصحفيين الفلسطينيين، بينما 22.5% يرون بأنه لا يوجد أية معلومات تقوم الجهات الرسمية بحجبها عن الصحفيين الفلسطينيين.

وتؤيد الباحث استجابات الصحفيين الفلسطينيين عينة الدراسة بأن هناك معلومات تتعمد الجهات الرسمية حجبها لأسباب مقنعة أو غير مقنعة، وخلال العمل الميداني تبين للباحث بأن المؤسسات الرسمية والأهلية لازالت تتعمد إخفاء وحجب الكثير من المعلومات المتعلقة بالأزمات والأوبئة الصحية خاصة "وباء كورونا"، فمثل هذه المعلومات يحظر على الحصول عليها كونها لا تتعلق بهم بشكل مباشر بل مرتبطة بالمصلحة العامة، فإن "حجب المعلومات يترك المواطنين رهائن للجهات التي تتحكم بالمعلومات ومصادرها الأمر الذي يخضع قراراتهم لتأثيراتها"[3].

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الطيراوي (2012م): "هناك موافقة مرتفعة نوعاً ما على وجود معلومات يحظر على الأفراد الحصول عليها وقد بلغت نسبة الموافقين 65%"[4]. ومع دراسة مكيري وبوثلجي (2023م): "من أهم الصعوبات التي واجهت الصحفيين حجب المعلومات الحقيقية بنسبة 36.7%"[5].

يمكن إرجاع تعمد حجب المعلومات إلى أن المسؤولين لا يؤمنون بالقدر الكافي بأهمية التعاون مع الصحفيين وكسر الحواجز بينهم وبين وسائل الإعلام، لذا يجب أن تعي وسائل الإعلام الفلسطينية والصحفيين العاملين فيها مسؤوليتها تجاه مصداقية وموضوعية المعلومات التي تنشرها، لتجسر الهوة بينها وبين المسؤول.

**جدول رقم (27): طبيعة المعلومات التي تحجبها الجهات الرسمية**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| معلومات حول أعداد الوفيات | 21 | 26.9 |
| معلومات حول تفشي الوباء في منطقةٍ ما | 16 | 20.5 |
| معلومات متعلقة بكيفية تعاطي الوزارة والمؤسسات الصحية مع الوباء | 13 | 16.7 |
| معلومات متعلقة بسير عمل وزارة الصحة | 11 | 14.1 |
| معلومات مرتبطة بطبيعة تأثير الوباء | 7 | 9 |
| معلومات حول التداعيات الصحية حول الوباء | 6 | 7.7 |
| أخرى | 4 | 5.1 |

[1] علاونة، حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع، ص995.
[2] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.
[3] عصام موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، ص81.
[4] الطيراوي، حرية الحصول على المعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني، ص12.
[5] مكيري وبوثلجي، حق الوصول إلى المعلومة حول جائحة "كوفيد 19" بين الدواعي المهنية والمسؤولية الأخلاقية: دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الجزائريين خلال فترة تغطيتهم للجائحة، ص ص5-28.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

| | | |
|---|---|---|
| المجموع | 78 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 26.9% من عينة الدراسة يرون بأن طبيعة المعلومات التي يتم حجبها من قبل الجهات الرسمية للصحفيين الفلسطينيين تتمثل في معلومات حول أعداد الوفيات، بينما 20.5% يرون بأن معلومات حول تفشي الوباء في منطقةٍ ما تعد من أحد المعلومات التي يتم حجبها عن الصحفيين الفلسطينيين، ونسبة 9% يرون بأن هناك معلومات مرتبطة بطبيعة تأثير الوباء يتم حجبها عن الصحفيين الفلسطينيين، و7.7% يرون أن المعلومات التي يتم حجبها تتمثل في معلومات حول التداعيات الصحية حول الوباء، في حين أن 14.1% يرون أن المعلومات التي يتم حجبها هي معلومات متعلقة بسير عمل وزارة الصحة، ونسبة 16.7% يرون أن المعلومات المتعلقة بكيفية تعاطي الوزارة والمؤسسات الصحفية مع الوباء هي المعلومات التي يتم حجبها عن الصحفيين الفلسطينيين، وما نسبته 5.1% يرى أن هناك معلومات أخرى لم يتم ذكرها يتم حجبها عن الصحفيين الفلسطينيين من قبل الجهات الرسمية.

ويعزو الباحث تقدم المعلومات حول أعداد الوفيات التي يتم حجبها من قبل الجهات الرسمية، على أن هذه المعلومات من شأنها تؤثر على المصلحة العامة الفلسطينية، حيث أن نشرها يؤثر على المجتمع الفلسطيني ويبث في نفسه الخوف والرعب من كمية الوفيات ومدى خطورة هذا الوباء، لذا تتعمد الجهات الرسمية حجب تلك المعلومات من أجل مصلحة المجتمع، وتلاها في المرتبة الثانية المعلومات حول تفشي المرض في منطقة ما وهذا أيضاً يؤثر على النسيج المجتمعي ويزيد من بث الشائعات السلبية، وهذا النتيجة ترتبط بصورة كبيرة بنتيجة أخرى سبقتها حول تأثير المعلومات على النسيج المجتمعي.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت المعلومات حول التداعيات الصحية للوباء، ويرى الباحث بأن تلك المعلومات متاحة نوعاً ما من قبل المؤسسات الأهلية المحلية والدولية التي وفرت بيانات وكتيبات ونصائح إرشادية حول تداعيات الوباء وآثاره الصحية على المجتمع وتوفرت بصورة كبيرة للمواطنين سواء مكتوبة أو إلكترونية أو مرئية، لذا قليلاً ما يتم حجب تلك المعلومات.

**جدول رقم (28): الأساليب التي يتبعها الصحفيون في الوصول إلى المعلومات التي يتم حجبها من قبل الجهات الرسمية**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| العلاقات الشخصية مع المسؤولين | 26 | 31.7 |
| استدراج المسؤول في الحديث | 18 | 22 |
| واسطة مع أحد أقارب المسؤول | 14 | 7.1 |
| التخفي والتمويه للحصول على المعلومات | 9 | 11 |
| سرقة المعلومات | 7 | 8.5 |
| الشكوى للإدارة العليا للمسؤول | 4 | 4.9 |
| أخرى | 4 | 4.9 |
| المجموع | 82 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 7.1% من عينة الدراسة يرون بأن من الأساليب التي يتبعها الصحفيين في الوصول إلى المعلومات هو عن طريق الواسطة مع أحد أقارب المسؤولين، بينما 11% يرون بأن التخفي والتمويه للوصول إلى المعلومات هي أحد الأساليب في الوصول إلى المعلومات، ونسبة 8.5% يرون بأن سرقة المعلومات تعتبر أحد الأساليب في وصول الصحفيين إلى المعلومات، و4.9% يرون أن الشكوى للإدارة العليا للمسؤول تعتبر أحد الأساليب في وصول الصحفيين إلى المعلومات، في حين أن 31.7% يرون أن العلاقات الشخصية مع المسؤولين تعد أحد أهم الوسائل في وصول الصحفيين إلى المعلومات، ونسبة 22% يرون أن من أساليب وصول الصحفيين إلى المعلومات هو استدراج المسؤولين في الحديث عن المعلومات، وما نسبته 4.9% يرى أن هناك أساليب أخرى يعتمدها الصحفيين في حصولهم على المعلومات التي يتم حجبها من قبل الجهات الرسمية.

ويرى الباحث أن الصحفيين عينة الدراسة لا يميلون إلى استخدام أساليب غير مشروعة في الوصول إلى المعلومات المحجوبة لأنهم يعتقدون بأن ذلك يؤدي إلى خسارة مصادرهم ومن ثم إحجامهم عن تزويدهم بالمعلومات، وهذه الأساليب تتوافق مع أخلاقيات مهنة الصحافة، إلا أن هناك نسبة بسيطة لازالت تستخدم أساليب

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

غير شرعية كالتخفي والتمويه وتقديم الرشاوى أو سرقة المعلومات أو تقدم الهدايا للمسؤولين، وهذا يتطلب جهود تبذل من قبل نقابة الصحفيين والأجسام الصحفية الأخرى لتعزيز الالتزام بأخلاقيات المهنة بين الصحفيين الفلسطينيين.

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة معروف (2016م): "إن أكثر أساليب الصحفيين الفلسطينيين في الحصول على المعلومات التي يتم حجبها هي العلاقات الشخصية مع لمسؤولين بما نسبته 77.38%، يليها استدراج المسؤول في الحديث بنسبة 67.73%"[1].

وتتقاطع هذه النتيجة مع مخرجات دراسة فروانة (2018م): "وافق الصحفيون بدرجة كبيرة على قيام الصحفي الاستقصائي بالتنكر من أجل الوصول إلى المعلومات لتحقيق الهدف المنشود بنسبة 72.8%"[2].

وفي الترتيب الأخير جاءت الشكوى للإدارة العليا للمسؤول، ليدلل على أن عينة الدراسة لا تستخدم هذا الأسلوب إلا إذا اقتضت الحاجة إليها، خاصة أن الإدارة العليا لأي مسؤول في المؤسسات الرسمية والأهلية يدعم موقف المسؤول في حجب المعلومات او أنها سياستها هي الحجب والمسؤول منفذ لتلك السياسية فقط، وفي هذا الحال لن تجدي الشكوى ولن يحصل الصحف على ما يريد من معلومات تحجبها الإدارة أصلاً.

وتختلف هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة علاونة (2007م): "إن أكثر الصحفيين يلجئون على الشكوى على المصدر الصحفي الذي يرفض تزويدهم المعلومات وتوجه الشكوى على المسؤول عن المصدر في الوزارات والمؤسسات الحكومية بوزن نسبي بلغ 2.78%"[3]. ومع ما توصلت إليه دراسة الطيراوي (2012م): "أفاد 50% من عينة الدراسة بأنه يحق للمواطن التظلم لجهة أعلى إذا رفض الموظف الطلب بالحصول على المعلومات"[4].

وتؤكد الباحث على أن استخدام الصحفيين الفلسطينيين للأساليب المشروعة يضمن لهم الديمومة في استمرار العلاقات الطيبة مع المصادر وحصولهم على المعلومات التي يريدونها وقتما تم التواصل مع الجهات الرسمية للحصول عليها.

**جدول رقم (29): التبريرات التي تقدمها الجهات الرسمية لحجب المعلومات حول وباء كورونا**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| تؤثر على النسيج والتماسك المجتمعي | 21 | 24.4 |
| معلومات غير متكاملة | 19 | 22.1 |
| تؤثر على المجتمع سلبياً | 15 | 17.4 |
| أنها سرية | 14 | 16.3 |
| أنها تضر بالصحة العامة | 10 | 11.6 |
| عدم تعاون منظمة الصحة العالمية | 5 | 5.8 |
| أخرى | 2 | 2.3 |
| المجموع | 86 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 16.3% من عينة الدراسة يرون بأن التبريرات التي تقدمها الجهات الرسمية عن المعلومات بأنها معلومات سرية، بينما 24.4% يرون بأن حجب الجهات الرسمية عن المعلومات يتم تبريرها بأنها معلومات تؤثر على النسيج والتماسك المجتمعي، ونسبة 17.4% يرون بأن هذه المعلومات تؤثر على المجتمع سلبياً ولذلك يتم حجبها وعدم تقديمها للصحفيين، و22.1% يرون أن من تبريرات الجهات الرسمية عن حجب المعلومات بأن المعلومات التي لديهم غير متكاملة، و5.8% يرون أن منظمة الصحة العالمية لم تتعاون معهم في تقديم المعلومات اللازمة للجهات الرسمية وبالتالي فإن هذه أحد التبريرات التي تقدمها الجهات الرسمية، ونسبة 11.6% يرون أن هذه المعلومات تضر بالصحة العامة وبالتالي فإن الجهات تقوم بحجب هذه المعلومات عن الصحفيين، وما نسبته 2.3% يرى أن هناك تبريرات أخرى لم يتم ذكرها تقدمها الجهات الرسمية للصحفيين من أجل حجب المعلومات.

---

[1] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص184.
[2] فروانة، اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو أخلاقيات الصحافة الاستقصائية: دراسة ميدانية.
[3] علاونة، حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع، ص997.
[4] الطيراوي، حرية الحصول على المعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني، ص12.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

ويرى الباحث بأن تبرير الجهات الرسمية بأنها تؤثر على النسيج المجتمعي والذي جاء في المرتبة الأولى يدل على أن تلك الجهات اعتادت على هذه التبريرات لحجب الكثير من المعلومات المتعلقة بالأزمات السياسية والاجتماعية والصحية، ولاحظ الباحث بأن تلك الجهات تتعمد القيام بهذا الفعل لأن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني يدعم تلك التبريرات ويحجم من عمل الصحفي ويضع استثناءات في توفر المعلومات للصحفيين.

وبنسبة متقاربة حازت المعلومات غير المتكاملة على المرتبة الثانية، ويرى الباحث بأن هذا التبرير يواجهه الصحفيون يشكل صعوبة كبيرة في الوصول إلى المعلومات على الرغم من أهميتها للقراء، ويُعزى ذلك للحساسية التي مازال المسؤول يتعامل فيها مع هذا النوع من المعلومات باعتبارها على درجة عالية من الأهمية، فيقوم بحرمان الصحافة والمواطنين منها، مما يشكل عائقاً أمام حرية الصحافة في ممارسة دورها ورسالتها.

وتختلف هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة طاع الله وقارش (2021م): "من أهم العقبات التي تحول دون تطور الحق في الاطلاع البيئي هو تمسك الإدارة بذريعة السر الإداري في مواجهة طلبات الاطلاع التي يتقدم بها الأشخاص والمؤسسات والجمعيات"[1]. ومع دراسة المدهون (2023م): "جاءت المعلومات التي تؤثر على النشيج المجتمعي في المرتبة الثالثة بنسبة 88.1%"[2].

وفي المرتبة الأخيرة جاءت عدم تعاون منظمة الصحة العالمية، ويُعزي الباحث ذلك بأن المعلومات التي تتعلق بالصحة والسلامة العامة الدولية وخاصة أثناء انتشار وباء كورونا شكل ضغطاً على منظمة الصحة باعتبارها المسؤول الأول والرئيسي في تقديم المعلومات والإحصائيات دولياً وتعول عليها جميع وسائل الإعلام الدولية، على الرغم من أهمية دور منظمة الصحة العالمية في توفير المعلومات الصحية لجميع دول العالم.

**جدول رقم (30): المطلوب من المؤسسات الرسمية والمشرع الفلسطيني لتطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات واقعاً في المجتمع الفلسطيني**

| الاجابة | التكرار* | النسبة% |
|---|---|---|
| الشفافية في نشر المعلومات | 32 | 18.5 |
| إتاحة المعلومات للجميع دون حجب | 30 | 17.3 |
| عدم التمييز بين الصحفيين في منحهم المعلومات | 30 | 17.3 |
| التسهيل في التعامل مع الصحفيين الفلسطينيين | 28 | 16.2 |
| إيجاد ميثاق خاص يحمي الحرية في الوصول إلى المعلومات ونشرها | 26 | 15 |
| توفير دائم للمعلومات | 25 | 14.5 |
| أخرى | 2 | 1.2 |
| المجموع | 173 | 100.0 |

* اختلاف التكرار لاختيار المبحوثين أكثر من اجابة

تبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن نسبة 18.5% من عينة الدراسة يرون بأن الشفافية في نشر المعلومات هو أحد المستلزمات الأساسية في تطبيق الحق للوصول إلى المعلومات، بينما 17.3% يرون بأن من المتطلبات الأساسية في تطبيق الحق في تقديم المعلومات للصحفيين هو عدم التمييز بينهم في منحهم المعلومات الكاملة، ونسبة 15% يرون بأن إيجاد ميثاق خاص يحمي الحرية في الوصول إلى المعلومات ونشرها هو أهم سبيل تطبيق الحق في نقل المعلومات الكاملة للصحفيين، و17.3% يرون أن من إتاحة المعلومات للجميع دون حجب هي من متطلبات تطبيق الحق لوصول الصحفيين إلى المعلومات، و14.5% يرون أن المطلوب من المؤسسات الرسمية والمشرع الفلسطيني هو توفير دائم للمعلومات أمام الصحفيين لتطبيق الحق في وصولهم إلى المعلومات اللازمة، ونسبة 16.2% يرون أن التسهيل في التعامل مع الصحفيين الفلسطينيين هو أهم المتطلبات في تطبيق الحق لوصول الصحفيين إلى المعلومات، وما نسبته 1.2% يرى أن هناك متطلبات أخرى لتطبيق الحق في وصول الصحفيين إلى المعلومات من المؤسسات الرسمية والمشرع الفلسطيني.

ويرى الباحث بأن تصدر الشفافية في نشر المعلومات أهم المستلزمات الأساسية في تطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات نتيجة طبيعية خاصة أن الصحفيين الفلسطينيين لازالوا يواجهون تعتيم وتضليل إعلامي في المعلومات الخاصة بالأزمات والأوبئة الصحية، ولقد لاحظ الباحث ذلك خلال عمله في الميدان الإعلامي فقد تم حجب بعض المعلومات والإحصائيات والبيانات الخاصة بتفشي وباء كورونا لمبررات صحية وأمنية صدرت عن الجهات

[1] طاع الله وقارش، الحق في الحصول على المعلومة في التشريع الجزائري.
[2] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

المسؤولة، فهذه الأزمات تؤثر في النسيج المجتمعي وتعمل على بث الخوف والرهبة في نفوس الجمهور إذا كانت تحمل بعض التهويل والتضخيم في الأرقام أو تبعات الوباء وآثاره، لذا طالب الصحفيين بتأييد من الباحث بضرورة الشفافية في نشر المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، وكذا المتطلب الثاني والثالث واللذان جاءا في المرتبة الثانية "عدم التمييز في منح المعلومات، وإتاحة المعلومات للجميع دون حجب" وهي مرتبطة بالنتيجة الأولى فالشفافية تتطلب عدم التمييز وتقديم المعلومات دون حجب لجميع الصحفيين في كافة وسائل الإعلام بجميع مستوياتها.

ويؤيد هذه الرؤية Rahman, Ullah, & Asif (2022م): "إن قانون الحق في الحصول على المعلومات في بنغلادش هو علامة مشرقة لسيادة الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة ويعمل على تغيير معدل الشفافية مما يزيد من الكشف عن الممارسات الفاسدة، وإن الحق في الحصول على المعلومات ضروري لإدارة مجتمع ديمقراطي وتعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة"[1].

وتختلف مع ما أكدته دراسة عطية (2020م): "إن عدم التهوين أو التهويل من جانب الصحفي في صياغة المعلومات تصدرت آليات تحقيق الموائمة بين حق الصحفي والأمن القومي تلاها عدم إفشاء الصحفيين لأسرار الدولة"[2].

ويرى الباحثان مكيري وبوثلجي (2023م): "لتحقيق الموازنة في حق الوصول إلى المعلومة التزام الدقة في نقل المعلومة من مصدرها الحقيقي بنسبة 96.7% والتزام الصدق والأمانة في تحليل المعلومات بنسبة 63.3%"[3].

**نتائج فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي)"**، ومن أجل الإجابة على الفرضية فقد تم اختبار تحليل (ت) (T- Test) من أجل استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة الإحصائية من أجل معرفة الفروق بين إجابات أفراد عينة البحث.

**جدول رقم (31): نتائج اختبار (ت) (T-TEST) لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي**

| المجالات | ذكر (19) | | أنثى (21) | | درجة الحرية | ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | | |
| المعرفة بالإطار القانوني | 4.6466 | 1.42648 | 1.42820 | 5.7211 | 38 | -2.377 | .023 |
| القيود المفروضة على الصحفيين | 3.51209 | 7.8421 | 4.27534 | 6.6429 | 38 | .963 | .342 |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | 3.30396 | 8.3772 | 3.80538 | 6.7143 | 38 | 1.468 | .150 |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | 2.85427 | 5.9649 | 2.85950 | 5.0317 | 38 | 1.032 | .309 |
| أساليب الصحفيين | 3.25899 | 10.1053 | 2.96115 | 9.2460 | 38 | .874 | .388 |
| الدرجة الكلية | 2.18848 | 7.3872 | 2.34068 | 6.6712 | 38 | .996 | .325 |

[1] Rahman, Ullah& Asif, 'Right to Information Act 2009'to Tackle Corruption in Bangladesh: Citizens' Perception. Pp 26-48.

[2] عطية، آليات الموائمة بين الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات في ظل الثورة المعلوماتية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين وأساتذة الإعلام، ص ص1-69.

[3] مكيري وبوثلجي، حق الوصول إلى المعلومة حول جائحة "كوفيد 19" بين الدواعي المهنية والمسؤولية الأخلاقية: دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الجزائريين خلال فترة تغطيتهم للجائحة، ص ص5-28.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه لا توجد فروق في متوسطات إجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير النوع الاجتماعي ونقبل الفرضية الصفرية بالنسبة للدرجة الكلية فقد بلغ مستوى الدلالة (0.32) وعليه تم قبول الفرضية، وقد كانت أكبر من القيمة المطلوبة، وبذلك فإن أفراد عينة البحث على اختلاف النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى) فإنهم يرون أنه لا توجد فروق عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

ويرى الباحث بأنه من البديهي ألا تكون هناك فروق بين واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين للمعلومات حول الأزمات الصحية والنوع الاجتماعي لهم، فالذكر مثل الأنثى بإمكانه الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من خلال التواصل مع الجهات الرسمية المختصة بتوفير المعلومات حول الأزمات الصحية وخاصة وباء كورونا، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حماد (2017م): "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات الصحفيين عينة الدراسة حول معرفتهم بالحريات الصحفية المكفولة وواقعها في فلسطين تعزى لمتغير النوع الاجتماعي%"[1].

**الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (العمر)"** وللتحقق من هذه الفرضية تم اختبار الفرضية الثانية، ولفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) ( One Way ANOVAs)، لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة.

**جدول رقم (32): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير العمر**

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني | بين المجموعات | 6.799 | 3 | 2.266 | .993 | .407 |
| | داخل المجموعات | 82.139 | 36 | 2.282 | | |
| | المجموع | 88.938 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على الصحفيين | بين المجموعات | 99.605 | 3 | 33.202 | 2.379 | .086 |
| | داخل المجموعات | 502.339 | 36 | 13.954 | | |
| | المجموع | 601.944 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | بين المجموعات | 60.417 | 3 | 20.139 | 1.599 | .207 |
| | داخل المجموعات | 453.277 | 36 | 12.591 | | |
| | المجموع | 513.694 | 39 | | | |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | بين المجموعات | 18.807 | 3 | 6.269 | .752 | .528 |
| | داخل المجموعات | 300.057 | 36 | 8.335 | | |
| | المجموع | 318.864 | 39 | | | |
| أساليب الصحفيين | بين المجموعات | 54.405 | 3 | 18.135 | 2.043 | .125 |
| | داخل المجموعات | 319.506 | 36 | 8.875 | | |
| | المجموع | 373.910 | 39 | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | 27.198 | 3 | 9.066 | 1.879 | .151 |
| | داخل المجموعات | 173.703 | 36 | 4.825 | | |
| | المجموع | 200.900 | 39 | | | |

[1] حماد، واقع الحريات الصحفية وانعكاسها على الصحفيين الفلسطينيين: دراسة ميدانية، ص202.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

يظهر من الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05)، وبالتفسير أجاب الأفراد بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05) تبعاً لمتغير العمر للمجال الكلي.

ويبرر الباحث دلالة عدم وجود فروق في درجة وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير العمر بأن الصحفيين كبار السن "المخضرمين" والشباب الهواة يتساوون في الحصول على المعلومات، فيشاركون في تغطية المؤتمرات والتواصل مع المسؤولين المختصين بكافة الأساليب ويقدمون لوسائل الإعلام معلومات موحدة حول تداعيات انتشار الوباء وأعداد الوفيات وإحصائيات المصابين.

**الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (مكان الاقامة)"** وللتحقق من هذه الفرضية تم اختبار الفرضية الثالثة، ولفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) ( One Way ANOVAs)، لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة.

**جدول رقم (33): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير مكان الإقامة**

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني | بين المجموعات | 19.889 | 8 | 2.486 | 1.116 | .380 |
| | داخل المجموعات | 69.050 | 31 | 2.227 | | |
| | المجموع | 88.938 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على الصحفيين | بين المجموعات | 307.911 | 8 | 38.489 | 4.058 | .002 |
| | داخل المجموعات | 294.033 | 31 | 9.485 | | |
| | المجموع | 601.944 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | بين المجموعات | 302.400 | 8 | 37.800 | 5.546 | .000 |
| | داخل المجموعات | 211.294 | 31 | 6.816 | | |
| | المجموع | 513.694 | 39 | | | |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | بين المجموعات | 157.246 | 8 | 19.656 | 3.770 | .003 |
| | داخل المجموعات | 161.618 | 31 | 5.213 | | |
| | المجموع | 318.864 | 39 | | | |
| أساليب الصحفيين | بين المجموعات | 231.798 | 8 | 28.975 | 6.320 | .000 |
| | داخل المجموعات | 142.112 | 31 | 4.584 | | |
| | المجموع | 373.910 | 39 | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | 112.136 | 8 | 14.017 | 4.895 | .001 |
| | داخل المجموعات | 88.764 | 31 | 2.863 | | |
| | المجموع | 200.900 | 39 | | | |

يظهر من الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05)، وبالتفسير أجاب الأفراد بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 =$\alpha$) تبعاً لمتغير مكان الإقامة للمجال الكلي.

ويرى الباحث بأنها نتيجة طبيعية خاصة أن الصحفيين الذين يقيمون في المدينة لهم طرقهم وأساليبهم ومعارفهم الشخصية للحصول على المعلومات، وهي تختلف عن الصحفيين أبناء القرى الي يسلك طرق أخرى للحصول على المعلومات قد لا يستخدمها ابن المدينة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون حال وصولهم إلى معلومات محجوبة تعزى لمتغير مكان الإقامة"[1].

**الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (المهنة الصحفية)"** وللتحقق من هذه الفرضية تم اختبار الفرضية الرابعة، ولفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) ( One Way ANOVAs)، لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة.

**جدول رقم (34): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير المهنة الصحفية**

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني | بين المجموعات | 23.759 | 6 | 3.960 | 2.005 | .093 |
| | داخل المجموعات | 65.179 | 33 | 1.975 | | |
| | المجموع | 88.938 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على الصحفيين | بين المجموعات | 169.340 | 6 | 28.223 | 2.153 | .073 |
| | داخل المجموعات | 432.604 | 33 | 13.109 | | |
| | المجموع | 601.944 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | بين المجموعات | 164.326 | 6 | 27.388 | 2.587 | .036 |
| | داخل المجموعات | 349.367 | 33 | 10.587 | | |
| | المجموع | 513.694 | 39 | | | |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | بين المجموعات | 95.508 | 6 | 15.918 | 2.352 | .053 |
| | داخل المجموعات | 223.356 | 33 | 6.768 | | |
| | المجموع | 318.864 | 39 | | | |
| أساليب الصحفيين | بين المجموعات | 97.093 | 6 | 16.182 | 1.929 | .105 |
| | داخل المجموعات | 276.818 | 33 | 8.388 | | |
| | المجموع | 373.910 | 39 | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | 68.482 | 6 | 11.414 | 2.844 | .024 |
| | داخل المجموعات | 132.419 | 33 | 4.013 | | |
| | المجموع | 200.900 | 39 | | | |

يظهر من الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05)، وبالتفسير أجاب الأفراد بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 =$\alpha$) تبعاً لمتغير المهنة الصحفية للمجال الكلي.

ويدلل الباحث على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير المهنة الصحفية بأن المراسل والمحرر الصحفي يستطيعان الحصول على المعلومات بكل سهولة ويستدعيهما المسؤولين للاستفادة من التصريحات في حين مدير المؤسسة أو رئيس التحرير لا يمكنه الوصول إلى هذه المعلومة فيعتمد على طاقمه الصحفي في الوصول إليها.

[1] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

**الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (سنوات الخبرة)"** وللتحقق من هذه الفرضية تم اختبار الفرضية الخامسة، ولفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) ( One Way ANOVAs)، لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة.

**جدول رقم (35): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة**

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني | بين المجموعات | 16.204 | 4 | 4.051 | 1.949 | .124 |
| | داخل المجموعات | 72.734 | 35 | 2.078 | | |
| | المجموع | 88.938 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على الصحفيين | بين المجموعات | 66.528 | 4 | 16.632 | 1.087 | .378 |
| | داخل المجموعات | 535.416 | 35 | 15.298 | | |
| | المجموع | 601.944 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | بين المجموعات | 35.801 | 4 | 8.950 | .655 | .627 |
| | داخل المجموعات | 477.893 | 35 | 13.654 | | |
| | المجموع | 513.694 | 39 | | | |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | بين المجموعات | 27.704 | 4 | 6.926 | .833 | .514 |
| | داخل المجموعات | 291.160 | 35 | 8.319 | | |
| | المجموع | 318.864 | 39 | | | |
| أساليب الصحفيين | بين المجموعات | 21.775 | 4 | 5.444 | .541 | .707 |
| | داخل المجموعات | 352.135 | 35 | 10.061 | | |
| | المجموع | 373.910 | 39 | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | 15.644 | 4 | 3.911 | .739 | .572 |
| | داخل المجموعات | 185.256 | 35 | 5.293 | | |
| | المجموع | 200.900 | 39 | | | |

يظهر من الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05)، وبالتفسير أجاب الأفراد بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة للمجال الكلي.

ويرى الباحث بأن الصحفيين ذوي الخبرة العالية وأصحاب الخبرة القليلة يتساوون في الوصول إلى المعلومات ويستطيعون الوصول إلى المعلومات بطرق عدة وحصلوا على السبق الصحفي جراء نشرها، كما أن النسبة الكبيرة من عينة الدراسة هم من الصحفيين الجدد أصحاب الخبرة القليلة واستطاعوا الوصول إلى مصادر معلومات ونسج علاقات حسنة مع الشخصيات العامة والمسؤولين، لذا من الطبيعي ألا يكون هناك فروق واضحة في الوصول إلى المعلومات تبعاً لسنوات خبرتهم المهنية.

**الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي)"**، وللتحقق من هذه الفرضية تم اختبار الفرضية السادسة، ولفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) (One Way ANOVAs)، لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

**جدول رقم (36): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي**

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني | بين المجموعات | 7.813 | 4 | 1.953 | .843 | .508 |
| | داخل المجموعات | 81.125 | 35 | 2.318 | | |
| | المجموع | 88.938 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على الصحفيين | بين المجموعات | 51.112 | 4 | 12.778 | .812 | .526 |
| | داخل المجموعات | 550.832 | 35 | 15.738 | | |
| | المجموع | 601.944 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | بين المجموعات | 28.745 | 4 | 7.186 | .519 | .723 |
| | داخل المجموعات | 484.949 | 35 | 13.856 | | |
| | المجموع | 513.694 | 39 | | | |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | بين المجموعات | 29.053 | 4 | 7.263 | .877 | .487 |
| | داخل المجموعات | 289.811 | 35 | 8.280 | | |
| | المجموع | 318.864 | 39 | | | |
| أساليب الصحفيين | بين المجموعات | 13.968 | 4 | 3.492 | .340 | .849 |
| | داخل المجموعات | 359.943 | 35 | 10.284 | | |
| | المجموع | 373.910 | 39 | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | 15.501 | 4 | 3.875 | .732 | .577 |
| | داخل المجموعات | 185.400 | 35 | 5.297 | | |
| | المجموع | 200.900 | 39 | | | |

يظهر من الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05)، وبالتفسير أجاب الأفراد بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05) تبعاً لمتغير وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي للمجال الكلي.

ويرى الباحث بأن عدم وجود فروق في واقع وصول الصحفيون الفلسطينيون إلى المعلومات تعزى لوسيلة العمل في الإعلام يدل على أن جميع وسائل الإعلام الفلسطينية سواء الصحف او المواقع الإلكترونية وحتى الفضائيات والإذاعات يستطيعون الوصول إلى المعلومات من الجهات الرسمية، فإن الصحفي الذي يعمل في صحيفة يمكنه الحصول على المعلومات كغيره من الذين يعملون في المواقع الإلكترونية خاصة أن جُل تلك الوسائل تسعى إلى الوصول إلى المعلومات حول الأزمات الصحية.

ويؤكد الباحث عثمان (2018م): "يرى 85.4% من الصحفيين الجزائريين بأن الصحف الأكثر رواجاً هي التي يسهل على صحفييها الحصول على السبق الصحفي"[1]. وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون حال وصولهم إلى معلومات محجوبة تعزى لمتغير وسيلة العمل في الإعلام"[2].

[1] عثمان، حق الوصول إلى مصادر المعلومات في التشريع الإعلامي: دراسة مسحية ميدانية على عينة من الصحفيين الجزائريين من 1962-2016م.

[2] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

**الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (نطاق عمل وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي)"** وللتحقق من هذه الفرضية تم اختبار الفرضية السابعة، ولفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) (One Way ANOVAs)، لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة.

**جدول رقم (37): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير نطاق عمل وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي**

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني | بين المجموعات | 1.003 | 2 | .502 | .211 | .811 |
| | داخل المجموعات | 87.935 | 37 | 2.377 | | |
| | المجموع | 88.938 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على الصحفيين | بين المجموعات | 51.257 | 2 | 25.629 | 1.722 | .193 |
| | داخل المجموعات | 550.687 | 37 | 14.883 | | |
| | المجموع | 601.944 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | بين المجموعات | 11.604 | 2 | 5.802 | .428 | .655 |
| | داخل المجموعات | 502.090 | 37 | 13.570 | | |
| | المجموع | 513.694 | 39 | | | |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | بين المجموعات | 5.654 | 2 | 2.827 | .334 | .718 |
| | داخل المجموعات | 313.210 | 37 | 8.465 | | |
| | المجموع | 318.864 | 39 | | | |
| أساليب الصحفيين | بين المجموعات | 32.198 | 2 | 16.099 | 1.743 | .189 |
| | داخل المجموعات | 341.713 | 37 | 9.235 | | |
| | المجموع | 373.910 | 39 | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | 9.504 | 2 | 4.752 | .919 | .408 |
| | داخل المجموعات | 191.397 | 37 | 5.173 | | |
| | المجموع | 200.900 | 39 | | | |

يظهر من الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05)، وبالتفسير أجاب الأفراد بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05) تبعاً لمتغير نطاق عمل وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي للمجال الكلي.

ويرى الباحث بأن الصحفيين الفلسطينيين العاملين مع مؤسسات إعلامية محلية وعربية وحتى دولية جميعهم سواسية في واقع وصولهم إلى المعلومات حول الأزمات الصحية، لأن المؤسسات الرسمية والحكومية ترى بأنهم يخضعون لنظام سياسي وأمني فلسطيني له مبادئه وقواعده وقانونه، لذا تتيح لجميع الصحفيين في الوسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية الوصول إلى المعلومات دون تمييز أو محاباة بينهم.

وتتفق هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة المدهون (2023م): "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون حال وصولهم إلى معلومات محجوبة تعزى لمتغير وسيلة العمل في الإعلام"[1].

[1] المدهون، واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

وتختلف هذه النتيجة في المرتبة مع ما توصلت إليه دراسة معروف (2016م): "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في التمييز بين الصحفيين في الحصول على المعلومات تعزى لمتغير نطاق عمل الوسيلة"[1].

**الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$) حول واقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تعزى لمتغير (ملكية الوسيلة)"** وللتحقق من هذه الفرضية تم اختبار الفرضية الثامنة، ولفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) ( One Way ANOVAs)، لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة.

**جدول رقم (38): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية تبعاً لمتغير ملكية الوسيلة**

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالإطار القانوني | بين المجموعات | 2.055 | 3 | .685 | .284 | .837 |
| | داخل المجموعات | 86.883 | 36 | 2.413 | | |
| | المجموع | 88.938 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على الصحفيين | بين المجموعات | 91.785 | 3 | 30.595 | 2.159 | .110 |
| | داخل المجموعات | 510.158 | 36 | 14.171 | | |
| | المجموع | 601.944 | 39 | | | |
| القيود المفروضة على القضايا والأزمات الصحية | بين المجموعات | 67.462 | 3 | 22.487 | 1.814 | .162 |
| | داخل المجموعات | 446.232 | 36 | 12.395 | | |
| | المجموع | 513.694 | 39 | | | |
| أسباب التمييز بين الصحفيين | بين المجموعات | 29.381 | 3 | 9.794 | 1.218 | .317 |
| | داخل المجموعات | 289.482 | 36 | 8.041 | | |
| | المجموع | 318.864 | 39 | | | |
| أساليب الصحفيين | بين المجموعات | 56.062 | 3 | 18.687 | 2.117 | .115 |
| | داخل المجموعات | 317.848 | 36 | 8.829 | | |
| | المجموع | 373.910 | 39 | | | |
| المجال الكلي | بين المجموعات | 35.462 | 3 | 11.821 | 2.572 | .069 |
| | داخل المجموعات | 165.439 | 36 | 4.596 | | |
| | المجموع | 200.900 | 39 | | | |

يظهر من الجدول أعلاه أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05)، وبالتفسير أجاب الأفراد بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05) تبعاً لمتغير ملكية الوسيلة للمجال الكلي.

ويرى الباحث بأنها نتيجة غير منطقية خاصة أن نتائج الدراسة أظهرت بأن هناك تمييز في التعامل مع المؤسسات الإعلامية الفلسطينية والصحفيين العاملين فيها، حيث عزز ذلك الانقسام السياسي الذي أوجد وسائل

[1] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص223.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

إعلامية موالية ومقربة للحكومة ولها أفضلية في التعامل، وفي التزويد بالمعلومات، لذا لا نجد الصحفي العامل في هذه المؤسسة يحصل على المعلومات المحجوبة وغير المحجوبة لقربه من الحكومة، وبناء عليه نجد أن صحة فرضية الدراسة جاءت من رؤية الصحفيين عينة الدراسة بأن درجة الضغوط التي تمارس على الصحفيين المقربين للمؤسسة الرسمية والمعارضين لها واحدة، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة معروف (2016م): "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون تعزى لمتغير ملكية الوسيلة، والتي أظهرت الفروق في الضغوط لصالح الوسيلة الحزبية"[1].

**النتائج العامة:**

1. اطلع 67.5% من عينة الدراسة على الإطار التشريعي والقانوني الناظم لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما 32.5% لم يقوموا بالاطلاع عليه.
2. يرى 36.8% من عينة الدراسة بأن القانون الأساسي هو أهم التشريعات، بينما 26.5% يرون بأن قانون المطبوعات والنشر، و17.6% قانون الانتخابات العامة.
3. يؤيد 60% من عينة الدراسة بأن التشريعات الفلسطينية تكفل حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما 40% يرون بأنها لا تكفل هذا الحق.
4. يرى 24.2% من عينة الدراسة بأن تعاون المسؤولين هو أهم المعايير التي أكدت عليها التشريعات الفلسطينية، بينما 20.9% يرون بأن سرية المصادر وتسهيل مهمة الصحفي.
5. يؤكد 42.5% بأن التشريعات الفلسطينية تكفل هذا الحق إلى حدٍ ما، و30% متحفظون في التعبير أما 17.5%فيرون بأنها لا تكفلها إلى حد ما.
6. يرى 22.5% من عينة الدراسة بأن عدم وجود نص قانوني هو السبب الرئيسي بأن التشريعات الفلسطينية لا تكفل حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، بينما 17.5% يرون بأن القانون غير نافذ في ظل وجود السلطة والفساد الحكومي المدقع..
7. يرى 15.9% بأن الوصول إلى المعلومات تبرز أهميته في كشف الفساد، ويعزز من مصداقية الصحفي لدى الجمهور، ويعمل على إغناء المادة الصحفية، وأما 13.9% فيرون بأنه يعزز من قدرتنا على التأثير في الرأي العام.
8. يفيد 52.5% بأن هناك قيود محدودة إلى حدٍ ما، و37.5% من عينة الدراسة يرون بأن هناك قيود مفروضة على حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات.
9. يرى 30.6% بأن القيود السياسية التي تحول دون حق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات، و18.8% من عينة الدراسة يرون بأن هناك قيود قانونية، و15.3% يرون بأنها مجتمعية.
10. يؤكد 50% من عينة الدراسة بأن هناك قيود مفروضة من قبل الجهات الحكومية المختصة في وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات الخاصة بالأزمات وانتشار الأوبئة، بينما 50% لا يرون وجود قيود من قبل الجهات الحكومية.
11. يرى 19.3% بأن من أهم أسباب القيود المفروضة على المعلومات الخاصة بوباء كورونا الخوف من انتشار الشائعات حول تفشي الأمراض، وضغوطات خاصة من قبل منظمة الصحة العالمية، ويرى 13.3% التأثير بشكل سلبي على الجمهور، والاستغلال الخاطئ للمعلومات الصحية.
12. يؤكد 30.5% من عينة الدراسة بأن القانون الأساسي لم يضمن حق الوصول إلى المعلومات من أبرز القيود القانونية، و22% يرون بأن القوانين الفلسطينية تتعارض مع سياسة كشف المعلومات، أما 18.6% يرون بأن القوانين الفلسطينية مليئة بالعقوبات الرادعة للصحفي.
13. يؤيد 31.1% من عينة الدراسة بأن المسؤولين الحكوميين من أكثر الجهات التي تعيق حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، و24.3% يرون الأجهزة الأمنية، و14.9% يرون وزارة الصحة الفلسطينية.
14. يؤكد 25% من عينة الدراسة بأن التمييز بين الصحفيين من أبرز المعوقات التي تواجه الصحفيين الفلسطينيين حال وصولهم إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية وخاصة وباء كورونا، و22.6% يرون

[1] معروف، واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، ص219.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

اختلاق المسؤولين للمبررات ورفضهم الإفصاح عن المعلومات، بينما يرى 19% بأنه رفض التعاون والإجابة على تساؤلات الصحفيين في قضايا مهمة.

15. يرى 33.8% من عينة الدراسة بأن المسؤولين المختصين هم أكثر الأطراف انتهاكاً لحق الصحفيين الفلسطينيين في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالأزمات الصحية، ويرى 26.2% بأنها الأجهزة الأمنية، و24.6% يرون بأنها وزارة الصحة الفلسطينية.

16. يفيد 75% من عينة الدراسة بأن هناك تمييزاً يواجهه الصحفيين الفلسطينيين في تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بوباء كورونا، بينما 25% يرون بأنه لا يوجد أي تمييز ضد الصحفيين الفلسطينيين.

17. يرى 27.6% من عينة الدراسة بأن اعتبار ملكية وسيلة الإعلام وحسب المعرفة والعلاقات الشخصية تتسبب في التمييز من قبل الجهات الرسمية، 17.1% يرون حسب نوع الوسيلة.

18. يرى 26% من عينة الدراسة بأنه يتم التمييز بين الصحفيين الفلسطينيين من قبل الجهات الرسمية عند الادلاء بالمعلومات حول وباء كورونا في حال التسريبات الإعلامية، بينما يرى 24.7% بأنه عند التصريحات الصحفية المهمة، أما 18.2% يرون بأنه عند الدعوة للتغطية الصحفية.

19. يفيد 24.1% بأن التواصل الهاتفي مع المسؤول واللقاء المباشر مع المسؤول من أبرز الوسائل التي يستخدمها الصحفيون الفلسطينيون في الوصول إلى المعلومات حول الأزمات الصحية، ويرى 17.6% بأنه التواصل عبر العلاقات العامة والإعلام التابعة للمؤسسة.

20. يؤكد 77.5% من عينة الدراسة بأن هناك بعض المعلومات التي تتعمد الجهات الرسمية حجبها عن الصحفيين الفلسطينيين، بينما 22.5% يرون بأنه لا يوجد أية معلومات يتم حجبها.

21. يرى 26.9% من عينة الدراسة بأن المعلومات حول أعداد الوفيات التي تحجبها الجهات الرسمية، بينما يرى 20.5% معلومات حول تفشي الوباء في منطقةٍ ما، أما 16.7% يرون معلومات متعلقة بكيفية تعاطي الوزارة والمؤسسات الصحية مع الوباء.

22. يؤكد 31.7% من عينة الدراسة بأن العلاقات الشخصية مع المسؤولين من أبرز الأساليب التي يتبعها الصحفيون في الوصول إلى المعلومات التي يتم حجبها من قبل الجهات الرسمية، ويرى 22% استدراج المسؤول في الحديث، بينما يرى 7.1% بأنها واسطة مع أحد أقارب المسؤول.

23. يرى 24.4% من عينة الدراسة بأن التبريرات التي تقدمها الجهات الرسمية عن المعلومات تؤثر على النسيج والتماسك المجتمعي، و22.1% يرون بأنها معلومات غير متكاملة، فيما يرى 17.4% بأنها تؤثر على المجتمع سلبياً.

24. يفيد 18.5% من عينة الدراسة بأن الشفافية في نشر المعلومات هو أحد المستلزمات الأساسية في تطبيق الحق للوصول إلى المعلومات، بينما 17.3% يرون بأن عدم التمييز بينهم في منحهم المعلومات الكاملة وإتاحة المعلومات للجميع دون حجب.

25. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي والعمر وسنوات الخبرة، ووسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي، ونطاق عمل وسيلة الإعلام التي يعمل بها الصحفي، وملكية الوسيلة الإعلامية.

26. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لواقع وصول الصحفيين الفلسطينيين إلى المعلومات حول الأزمات الصحية تبعاً لمتغير مكان الإقامة، والمهنة الصحفية.

**توصيات الدراسة:**

توصي الدراسة بالتالي:

1. ضرورة إقرار قانون حق الحصول على المعلومات في فلسطين، بحيث يكون مبنياً على القواعد والمبادئ التي جاءت بها المادة (19) من حقوق الإنسان.
2. يجب على المؤسسات الصحية الرسمية الفلسطينية أن تتسم أنشطتها بالعلنية أو تنفتح بالمعلومات على المجتمع، وإشاعة ثقافة مكافحة السرية الإدارية من أجل توعية المواطنين.
3. إلغاء جميع الأحكام القانونية التي تتضمن إجراءات تمييزية لصالح أشخاص ومؤسسات إعلامية على حساب أشخاص ومؤسسات أخرى بما يخالف القانون الأساسي الفلسطيني.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

4. ضرورة إعادة النظر في التشريعات العقابية المتعلقة بملاحقة الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام على خلفية عملهم الصحافي، وإلغاء إجراءات توقيف الصحافيين أو حبسهم على خلفيات جرائم النشر.
5. على الصحفيين الفلسطينيين مواجهة كل أشكال التمييز بينهم وتنفيذ إجراءات مهنية رافضة لهذا التمييز مثل منع تغطية فعاليات المؤسسات الرسمية.

**المراجع**

1. أزهار كاظم (2018م). حق الصحفي في الحصول على المعلومات، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، بحوث القانون، الجزء الثالث، العدد الثامن والعشرون، (ص ص556-569).
2. بلال البرغوثي وآخرون (2010م). الحق في الحصول على المعلومات وواقعه، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات العامة (مدى)، رام الله، ص ص8-16.
3. بلقاسم عثمان (2018م). حق الوصول إلى مصادر المعلومات في التشريع الإعلامي: دراسة مسحية ميدانية على عينة من الصحفيين الجزائريين من 1962-2016م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
4. حاتم علاونة (2007م). حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع، مجلة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، المجلد 23، العدد 3، عمان.
5. حسن هاشم السيد (2021م). حرية الوصول إلى المعلومة بين التنظير القانوني والواقع العملي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
6. حسين حماد (2017م). واقع الحريات الصحفية وانعكاسها على الصحفيين الفلسطينيين: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، قسم الصحافة، غزة.
7. حسين عطية (2020م). آليات الموائمة بين الأمن القومي وحق الصحفي في الحصول على المعلومات في ظل الثورة المعلوماتية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين وأساتذة الإعلام، المجلة العلمية لعلوم التربية النوعية، العدد 11، القاهرة، ص ص1-69.
8. رضوان سلامن (2014م). حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها: بين القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، المجلد 14، الجزائر.
9. سجى الطيراوي (2012م). حرية الحصول على المعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني، ائتلاف أمان، بيرزيت، فلسطين.
10. سفيان ميسروب (2010م). حق الصحفي في الحصول على المعلومات وحماية مصادرها، مجلة الرافدين للحقوق، المجل 12، العدد 43، (ص ص289-342).
11. سلامة معروف (2016م). واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، قسم الصحافة، غزة.
12. صباح حمايتي، وإسماعيل فريجات (2021م). الحق في الحصول على المعلومة وتكريسه في نظام الجماعات المحلي، مجلة الفقه القانوني والسياسي، المجلد (2)، العدد (2)، الجزائر.
13. على ذياب (2015م). حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام الفلسطيني، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، جامعة بيرزيت.
14. فاطمة صالحي (2019م). إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: الفشل السياسي والإداري في إدارة أزمات الأوبئة- إدارة أزمة الكوليرا نموذجاً 2018م، الملتقى الوطني: الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث نحو تبني استراتيجيات فعالة 2019م، جامعة قالمة 8 ماي 1945، الجزائر.
15. لانا القطيفان (2013م). دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن: من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
16. ماجد العاروري (2015م). حرية الصحافة في التشريعات الفلسطينية: مراجعة نقدية، وحدة البحوث والسياسات، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.105.2024.1101
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (105) May 2024
العدد (105) مايو 2024

17. مالية مكيري وإلهام بوثلجي (2023م). حق الوصول إلى المعلومة حول جائحة "كوفيد 19" بين الدواعي المهنية والمسؤولية الأخلاقية: دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الجزائريين خلال فترة تغطيتهم للجائحة، مجلة التشريع الإعلامي، المجلد 1، العدد 3، الجزائر، ص ص5-28.
18. محمد أبو عرقوب (2016م). جاهزية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لاستخدام قانون حق الحصول على المعلومات، سلسلة وأبحاث وسياسات الإعلام، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، ط1، رام الله، فلسطين.
19. محمد الكحلوت (2019م). اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية وانعكاسه على حرية الرأي والتعبير: دراسة ميدانية على المحافظات الشمالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الصحافة، الجامعة الإسلامية، غزة.
20. محمد طالب (2014م). حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان، مجلة كلية القانون، جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1أ، (ص ص252-275).
21. محمد فروانة (2018م). اتجاهات الصحفيين الفلسطينيين نحو أخلاقيات الصحافة الاستقصائية: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الصحافة، الجامعة الإسلامية، غزة.
22. منظمة الصحة العالمية (2020م). الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا للعاملين في المجال التوعوي في المجتمع.
23. مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان (2008م). مدى تمكن المؤسسات الصحفية في قطاع غزة من الوصول إلى مصادر المعلومات، سلسلة تقارير خاصة، برنامج مراقبة وسائل الإعلام، غزة.
24. نور الدين طاع الله، وأيوب قارش (2021م). الحق في الحصول على المعلومة في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
25. نورهان المدهون (2023م). واقع حق صحفيي قطاع غزة في الوصول إلى المعلومات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، الدراسات الإعلامية، القاهرة.
26. Muhammed Abu Aun (2021). Israeli Violations Against Palestinian Journalists, Journal of Contemporary Islamic Communication and Media, Al'lam, Vol.1, Issue 2, pp1-24.
27. Rahman, M. A., Ullah, R., & Asif, S. A. (2022). 'Right to Information Act 2009'to Tackle Corruption in Bangladesh: Citizens' Perception. International Journal of Social, Political and Economic Research, 9(1), 26-48.
28. AlAashry, M.S. (2022), "A critical analysis of journalists' freedom of expression and access to information while reporting on COVID-19 issues: a case of selected Arab countries", Journal of Information, Communication and Ethics in Society, Vol. 20 No. 2, pp. 193-212
29. Abbasi, A. (2021). Right to Information, Media Ethics and Journalism: A Case Study of Pakistan. Global Political Review, VI(II), 139-145